علاقة مصر وحزب الأمة السودانى من ١٩٤٥-١٩٦٩

د/ مصطفى كمال عبد العزيز محمد تاج الدين(*)

منذ الحرب العالمية الأولى أخذ الوعي الوطني فى السودان يجد طريقه إلى عقول المتعلمين من السودانيين خاصة طلبة كلية غوردن الذين كانوا على صلة حميمة بأساتذتهم من المصريين فى الكلية، وكان لهولاء الأساتذة أثر بالغ الخطر فى انتشار ذلك الوعي وتعميقه فى عقول السودانيين ، وكان هؤلاء الأساتذة متأثرين بما يجرى فى مصر ، ينقلون أو يعكسون كل ما يحدث هناك من أفكار تدعو إلى الحرية والاستقلال، وظهر هذا الوعي فى صورة أدبية تعليمية، ذلك أن سبيله الأول كان طريق التعليم والثقافة، فصدرت بعض الصحف اليومية وأنشئت الاتحادات والجمعيات الأدبية والنوادى الاجتماعية، وكان لتلك النوادى والجمعيات دور كبير فى انتشار الوعى الوطنى فى شتى أنحاء السودان ثم قامت جمعيات ظاهرها الأدب والثقافة وباطنها السياسة والعمل على مناهضة الاستعمار، وفى عام ١٩١٨ رأى المتعلمون فى الخرطوم وأم درمان أن يتخذوا ناديا يكون مقراً لنشاطهم الأدبى والاجتماعي، وقد عرف فيما بعد بنادي الخريجين (١)، ولكن سرعان ما انفرط عقد وحدة الخريجين بعد ذلك، وأخذ النفوذ الديني لطائفتى الختمية والأنصار يتخذ المواقف المناسبة له مع ما يناسبه من أحزاب خاصة بعد أن نقل السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى منافستهما إلى دوائر الخريجين، مما أدى إلى انقسام الخريجين إلى قسمين، دعاة الاتحاد وهم الأكثرية الساحقة يؤمنون بضرورة تعاون المصريين والسودانيين على الخلاص من الاستعمار (٢).

(*) .

والأحزاب الاستقلالية هي: حزب الأمة، وحزب القوميين، والحزب الجمهوري، والحزب الجمهوري الاشتراكي، والحزب الوطني، وحزب السودان، وكانت تجمع الأحزاب الاستقلالية فكرة واحدة هي رغبتها في عدم الارتباط السياسي بين مصر والسودان، فهي لا تقبل وحدة البلدين أو اتحادهما، كما يجمع بينها عامل آخر هو أنها جميعاً من صنع الإنجليز، ولذا فقد كان كثير من المواطنين ينفرون منها لاعتقادهم الراسخ بأن كل ما يفعله الإنجليز في السودان ليس في مصلحة البلاد، واتسمت الأحزاب الاستقلالية بأنها قصيرة العمر باستثناء حزب الأمة الذي نشأ فى عام ١٩٤٥ ويقوم أصلاً على أساس طائفي حيث ارتبط بالمهدية تحت زعامة السيد عبد الرحمن المهدي (٣)، وهو الحزب الذي طالب بأن يكون السودان دولة مستقلة في الداخل والخارج (السودان للسودانيين)، وعلى الرغم من أن الدعوة للاستقلال تمثل في كل بلد الشرف والبطولة لكننا نجد دعاة الاستقلال في السودان يرميهم الكثير بكل نقيصة، ذلك أن الحركة الاستقلالية قامت في السودان تحت رعاية البريطانيين باعتبارها أداة لقمع الطموح المصري في السودان والذي يهدف إلى بناء دولة كبيرة وقوية في المنطقة (٤). فقد نشرت صحيفة البلاغ المصرية في العدد ٧٧٦٧ وثائق ومستندات تؤكد على أن الغرض من إنشاء حزب الأمة هو أن يكون ترياقاً مضاداً للحركة الوطنية في السودان من خلال تقرير سرى للسكرتير الإداري البريطاني إلى الموظفين البريطانيين في السودان(٥).

ولم يكن السيد عبد الرحمن المهدي ينكر أن ما بين مصر والسودان ثوابت خالدة، ولم يكن ينكر أن العلاقات بين الشعبين أزلية، ولكنه كان يستنكر جداً ما يظهر فى تصرف مصر الخديوية وهو اعتبارهم السودان جغرافيا بلا تاريخ، فلم يكن لديه أى مانع فى تطوير العلاقات مع مصر

حتى الوحدة إذا كانت علاقات بين شعبين لهما تاريخهما وكرامتهما وقامت الوحدة باختيارهما الحر . وفى علاقاته بمصر حيثما خرج الجانب المصرى من توجهاتة العلوية وتعامل بالندية وكان السيد عبد الرحمن المهدى يقول: "يمكن أن تتطور علاقات الأخوة بيننا إلى ما شاء الله دون حرج ولكن علاقة الغالب والمغلوب ليس لها مستقبل " (٦). وكان وفد من الإخوان المسلمين برئاسة عبد الحكيم عابدين قد سافر إلى السودان قبل الثورة لمقابلة أعضاء حزب الأمة لإقناعهم بوحدة وادى النيل فقال لهم السيد عبد الرحمن المهدى : " يا أستاذ عبد الحكيم ماذا تقولون في الملك فاروق؟ فسكت عبد الحكيم عابدين ولم يرد ، فقال السيد عبد الرحمن: إنكم غير راضيين عنه وتعملون على الخلاص منه ، إذن لماذا تطوقون رقابنا مع رقابكم؟ وما هذه الحجج التي يحتج بها رجال السياسة عندكم، نيل واحد، ونهر واحد، كم من البلاد يخترقها نهر واحد وكل منها مستقل عن الآخر، ولغة واحدة، كثير من البلاد يتكلم أهلها لغة واحدة وليس بينهما اتحاد، ولكن أن تقول أن الوحدة على أساس الإسلام وحينئذ أكون كافرا لو ناديت بالانفصال"(٧).

ويذكر السيد عبد الرحمن المهدي : أن حزب الأمة لم يكن مبرأ من الأخطاء ، فمن أخطائه البارزة، أنه في بعض الظروف، بالغ أكثر مما يجب في مهادنة الإنجليز ، وقد تبرم شباب الحزب من سياسته المهادنة هذه " (٨).

وفى الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٤٦ اتفق المستر بيفن وزير الخارجية البريطانى وصدقى باشا رئيس الوزراء المصرى على ما يعرف باسم بروتوكول السودان وعندما عاد صدقى باشا من مفاوضاته إلى مصر صرح قائلا:" لقد أتيت لكم بالسيادة على السودان"، وكان من الطبيعى أن

تثور الأحزاب الاستقلالية فى السودان وعلى رأسها حزب الأمة فسير المظاهرات احتجاجاً على البروتوكول، وهدد السيد عبد الرحمن المهدى بأنه لايستطيع ضمان استمرار الهدوء والاستقرار بين أتباعه إذا أقر البروتوكول، كما أنه استدعى كثير من أنصاره فى الأقاليم للعاصمة فى مظاهرة لاستعراض العضلات وسير مظاهرة صاخبة وتطور الموقف إلى مرحلة الاشتباك والتصادم بين أنصاره ومؤيدى الأحزاب الاتحادية، وحدثت عدة حوادث أشهرها تحطيم نادى الخريجين بأم درمان ومزقوا بعض الصور التى يثير تمزيقها شعور المصريين والسودانيين من أنصار وحدة وادى النيل ومنها صور للملك فاروق وللملك فؤاد، كما حدث تهديد من جانب حزب الأمة للجنود المصريين وحاولوا مهاجمة ثكنات الجنود المصريين(٩).

كما أرسل مفتش عام الرى المصرى بالسودان تقريراً إلى ديوان الملك فاروق يوضح فيه مدى تدهور الأوضاع فى السودان (١٠) ؛ لذلك رأت الأحزاب الاتحادية رداً على هذه الاعتداءات أن تخرج فى مظاهرة لتأييد وحدة وادى النيل وهى تحمل اللافتات والشعارات التى تؤيد وحدة وادى النيل (١١) ، ووجه السيد عبد الرحمن المهدى نداء لاتباعه لتهدئة النفوس والعودة إلى مناطقهم، وبعث ببرقية لصدقى باشا يخبره فيها بأنه يرغب فى مقابلة الحكومة المصرية ليبحث معها مسألة السودان ، وأنه سيسافر إلى إنجلترا لنفس الغرض (١٢)، ولكنه لم يتلق من مصر رداً على برقيته ومع ذلك ذهب إلى القاهرة فلم يستقبله فى مطارها أحد من المسئولين ونزل فى أحد الفنادق وشنت الصحافة المصرية فى هذه الفترة عليه هجوما عنيفا قاسيا، ووصفته بالخيانة العظمى لأنه عندها ثائر على التاج، وذهب بعضها إلى حد الحكم على عبد الرحمن المهدى بالإعدام (١٣).

وبعد تولى الهلالى باشا رئاسة الوزراء فى مصر أصبح موقف الحكومة المصرية أكثر مرونة عن ذى قبل تجاه حزب الأمة لذلك وجه الهلالى باشا الدعوة إلى السيد عبد الرحمن المهدى للتفاوض فى القاهرة، وكان هذا اتجاهاً جديداً بالنسبة للحكومات المصرية منذ زمن بعيد، فقد كانت مصر ترفض رفضاً قاطعاً أن تتفاهم مع السيد عبد الرحمن لانها كانت تعتبره خارجا على العرش المصرى(١٤)، أما الآن فإن الموقف المصرى تغير وبدأت الحكومة المصرية تشعر بأنه لابد من التفاهم ومن التشاور مع الاستقلاليين، ومع السيد عبد الرحمن خاصة بعد إعلان الحكومة المصرية الخاص بإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، وبعد إعلان حزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى موافقتهما على دستور الحكم الذاتى الذى أقرته الجمعية التشريعية ووجدت الأحزاب الاتحادية نفسها فى موقف حرج لأن الدستور الجديد كان مقبولا لدى جميع الأحزاب، وقد سبب هذا الموقف الجديد قلقا مصريا دعا الهلالى باشا إلى دعوة السيد عبد الرحمن إلى مصر، وقد قبل السيد عبد الرحمن على الفور دعوة الهلالى لزيارة مصر، وتكون وفد من حزب الأمة لزيارة مصر والاتصال بالمسئولين فى مصر، وتكون وفد حزب الأمة من السادة: عبد الله الفاضل المهدى ـ محمد أحمد محجوب ـ محمد صالح الشنقيطى ـ إبراهيم أحمد ـ عبد الرحمن على طه ـ كمال عبد الله الفاضل ـ بابو نمر، وسافر الوفد إلى مصر فى أواخر شهر مايو من عام ١٩٥٢، ودخل الوفد السودانى الاستقلالى فى محادثات مع الحكومات المصرية المتعددة التى نشأت وكان آخرها حكومة جديدة لنجيب الهلالى، وظل الهلالى فى تفاوض مستمر مع حزب الأمة حتى يوم ٢٣ يوليو١٩٥٢ يوم تفجرت ثورة الجيش المصرى.

وبعد عودة وفد حزب الأمة إلى السودان أرسلت حكومة الثورة الدعوة لوفد حزب الأمة لزيارة مصر (١٥). ولما وصل السيد عبد الرحمن المهدي

وقادة حزب الأمة إلى القاهرة استقبلته حكومة الثورة والشعب المصرى استقبالاً رائعاء وكون السيد عبد الرحمن المهدي وقادة حزب الأمة وفداً واحداً عقد اجتماعه الرسمى الأول مع حكومة الثورة فى ٢٢ أكتوبر ,١٩٥٢ وتوصل الطرفان إلى اتفاق شامل وقعه الرئيس محمد نجيب مع السيد عبد الله الفاضل المهدى يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢، ومن أهم مواد ذلك الاتفاق تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة إما بإعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانياً وإما بالارتباط مع مصر ، على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل للسودان فوراً. وتضمن الاتفاق أيضا ما اتفق عليه الطرفان حول مسودة دستور الحكم الذاتى (١٦)، وأجتمع ممثلو الأحزاب السودانية مع صلاح سالم الذى عرض عليهم نقط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية، واتفقت كلمتهم جميعا على عدم فصل الجنوب عن الشمال، ولجنة الحاكم العام، والسودنة كحل نهائي لايمكن الرجوع عنه. وأرسل مستر ايدن Mr.Eden وزير الخارجية البريطانى رسالة إلى السيد عبد الرحمن المهدي يرجوه فيها أن يستعمل نفوذه الخاص للإبقاء على سلطات الحاكم العام فى الجنوب ، ولكن السيد عبد الرحمن المهدي وقف مع مصر ورفض طلب المستر ايدن (١٧). كما كشفت مصر للسفير البريطاني فى القاهرة دور المخابرات البريطانية لفصل جنوب السودان (١٨).

وبعد اتفاق السيد عبد الرحمن المهدى مع اللواء محمد نجيب وعودته إلى السودان أرسل السيد عبد الرحمن يقول:" وأنى لأسجل للرئيس اللواء محمد نجيب وأصحابه من ضباط الجيش البواسل ومن خلفهم شعب مصر عظيم شكري وامتنانى للحفاوة البالغة التي قوبلنا بها خلال إقامتنا بالقاهرة، وللروح الودية المخلصة الطيبة التي كانت تغمر جو المفاوضات

بينهم وبين الوفد السوداني الاستقلالي حتى أسفرت عن اتفاقيتنا التي باركتها مصر وأيدها السودان تأييدا كاملا ". وكان اتفاق السيد عبد الرحمن المهدي مع اللواء محمد نجيب خطوة هامة بالنسبة لعلاقة حزب الأمة مع مصر، وتحسنت العلاقات بين مصر وحزب الأمة تحسنا ملحوظا قبل الاستقلال فأفسدها صلاح سالم وآخرون بخرق اتفاقية الجنتلمان أثناء الانتخابات البرلمانية(١٩).

كما عملت بريطانيا على الوقيعة بين مصر وحزب الأمة، وطلبت من السيد عبد الرحمن المهدى عدم اتخاذ أى خطوة من جانب حزب الأمة لدعم الموقف المصرى، وأن أى دعاية مصرية ضد الوجود البريطانى فى السودان لا يجب أن يقابلها ثناء من حزب الأمة، كما طلب رئيس الوزراء البريطانى من السيد عبد الرحمن المهدى بشن حملة مستديمة ضد النفوذ المصرى فى السودان، وفى حالة عدم تنفيذ مصر لوعودها لحزب الأمة فإن عليه إعلان أن مصر قد خرقت اتفاقية الجنتلمان (٢٠).

واتفاقية الجنتلمان هى الاتفاقية التى وقعتها الحكومة المصرية مع حزب الأمة فى أكتوبر ١٩٥٢ عقب توقيع اتفاقية الجبهة الاستقلالية مع مصر فى ٢٩أكتوبر ١٩٥٢، وهو اتفاق يحمى المصالح المشتركة وينظم الإعانات التى تدفعها مصر للسودان، ويحافظ على الجو الحر المحايد خلال فترة الانتقال خاصة وقت الانتخابات البرلمانية، وكان حسين ذو الفقار صبرى العضو المصرى فى لجنة الحاكم العام قد حمل احتجاجاً شفوياً من حزب الأمة إلى الرئيس نجيب حول خرق اتفاقية الجنتلمان عند عودته لمصر(٢١).

وكانت الأحزاب السودانية قبل الانتخابات البرلمانية فى عام١٩٥٣ تنقسم إلى قسمين، الأحزاب الاتحادية التي تنادى بوحدة وادى النيل،

والأحزاب الاستقلالية والتي تنادى بالسودان للسودانيين، وقد اندمجت كل الأحزاب الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ورغم اختلاف الأحزاب الاتحادية حول الكيفية التي تتم بها وحدة وادي النيل، إلا أنها كانت متفقة في الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان(٢٢).

وقد خاض الاتحاديون المعركة الانتخابية تحت شعار وحدة وادي النيل، في حين خاض حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية المعركة الانتخابية تحت شعار " السودان للسودانيين "، وهاجم الاتحاديون هذا الشعار، ووصفوه بأنه " كلمة حق أريد بها باطل " وأن حزب الأمة ينادى باستقلال السودان عن مصر، لتتمكن بريطانيا من السيطرة على السودان، وأن هذا هو الاستقلال الذي يسعى إليه حزب الأمة، كما اتهمت مصر كل سوداني ينادي بالاستقلال بأنه أجير الاستعمار البريطاني كما اعتبرت بريطانيا دعاة الوحدة أجراء الاستعمار المصري(٢٣).

وكانت معركة الانتخابات البرلمانية معركة حامية حقاً نزلها الإنجليز بكل قوتهم في الشمال والجنوب ، ووقفوا إلى جانب حزب الأمة وكل حزب أو فرد يعمل ضد مصر وضد الحزب الوطني الاتحادي (٢٤).

وحدث تبادل الاتهامات بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وتطور الموقف، وأصبحت البلاد علي شفا حرب أهلية. كما قدم الحزب الوطني الاتحادي شكوى إلى لجنة الانتخابات ضد حزب الأمة، وذلك عندما قام وفد من الحزب الوطني الاتحادي بجولة انتخابية لتأييد مرشحهم في دارفور ، وهى من مناطق الولاء التقليدي لحزب الأمة، وحدث هجوم مسلح من منظمة شباب الأنصار التابعة لحزب الأمة، والتي كان أفرادها مسلحين بالرماح والحراب والعصي (٢٥).

كما هاجم حزب الأمة الصحافة المصرية لشنها حملات قاسية ضد حزب الأمة والاستقلاليين، تصفهم بالخيانة، والتنكر لمصر، والسعي ليصبح السودان مستعمرة بريطانية، واتهموا الصحافة المصرية لدعوتها الناخبين السودانيين - يومياً- لإسقاط مرشحي حزب الأمة. وقالوا: " إن الأموال المصرية كانت تتدفق إلي الجبهة الاتحادية والطوائف والهيئات المؤيدة لها، وأن مصر جندت أكثر من ألفين من السودانيين المقيمين بها والعاملين في مصر، وأمدتهم بأموال كثيرة، ومنحتهم عطلة تمتد إلي أكثر من شهرين ليسافروا إلى الدوائر الانتخابية في السودان التي ينتسبون إليها، ويعملوا لإسقاط مرشحي حزب الأمة ولدعم مركز المرشح الاتحادي فيها (٢٦).

وأرسل حزب الأمة - هو الآخر - مذكرة شديدة اللهجة إلى اللجنة التي تشرف على الانتخابات البرلمانية مؤكداً لها: " أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، ولا يشك عاقل بأن الحكومة المصرية قد بذلت المال، وسخرت الدعاية لقصم ظهر الحركة الاستقلالية، وأنه إذا سمح لهذا التدخل السافر بالاستمرار، فسوف يقوم الأحرار السودانيون بالدفاع عن حريتهم وحرية وطنهم وقد تكون إجراءاتهم غير سلمية" (٢٧).

وقد أسفرت انتخابات مجلس النواب عن فوز كبير للحزب الوطني الاتحادي يزيد على ضعف مقاعد حزب الأمة (٢٨). كما اكتسح الاتحاديون انتخابات مجلس الشيوخ، فمن بين مقاعد مجلس الشيوخ الثلاثين المخصصة للانتخابات فاز الاتحاديون باثنين وعشرين مقعداً، في حين حصل حزب الأمة على ثلاثة مقاعد فقط، كما حصل حزب الأحرار الجنوبي على ثلاثة مقاعد والمستقلون على مقعدين (٢٩). وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للإدارة البريطانية خاصة لأنها كانت تعتقد أن أغلبية الشعب السوداني لا يرغب في الاتحاد مع مصر بأي طريقة، واعتبرت

الحكومة البريطانية أن فوز الحزب الوطني الاتحادي هو بمثابة نكران للجميل من الشعب السوداني تجاه الإدارة البريطانية التي حاولت بشتى الطرق استمالة الشعب السوداني إلى وصفها(٣٠).

وحددت الحكومة السودانية أول مارس ١٩٥٤ موعداً لإجراء مراسم الافتتاح الرسمي للبرلمان وقررت أن تدعو الرئيس المصري محمد نجيب لحضور هذه المناسبة بالإضافة إلي عدد من مندوبى بعض الدول لزيارة السودان(٣١)، وأراد الأزهري أن يعطى افتتاح أول برلمان سوداني ما يستحق من الأهتمام العربى والدولي(٣٢)، خاصة بحضور الرئيس المصري محمد نجيب. وكان أنصارحزب الأمة يشعرون بمرارة شديدة بسبب هزيمتهم في الانتخابات فانتهزوا هذه الفرصة لحشد مؤيديهم، فكان نتيجة إعلان أول مارس عطلة رسمية وجود تجمعات هائلة في شوارع الخرطوم، وأخذت أعداد كبيرة من المواطنين يبلغ عددها نحواً من عشرين ألفاً أغلبها من الأنصار تحاصر طائرة الرئيس المصرى اللواء محمد نجيب في مطار الخرطوم (٣٣).

ويذكر اللواء محمد نجيب في مذكراته عن أحداث مارس:" ان قلبي كان يخفق فرحاً وأنا في طريقي لزيارة السودان بعد حوالي ثلاثين عاماً ولكن ما إن نزلت من الطائرة حتى فؤجئت بتظاهرات حاشدة تهتف لا مصري ولا بريطاني السودان للسوداني، ولم أجد في هذا الهتاف شيء مثير أو معادى فقد كان هذا هو ما نبتغيه فعلا، وفوجئت بالحاكم العام يحاول إيهامي بخطورة هذه التظاهرات وكان البوليس قد بدء الاشتباك معها وتساقط عدد القتلى والجرحى، قدر بعد ذلك بحوالى ٣٣ قتيلاً و١٠٧ جريح، مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر. كما لو أن عداءاً قد انفجر ضد مصر في السودان " وحاول محمد نجيب الاتصال بالسيد عبد الرحمن المهدى لكن سرعان ما ينقطع الاتصال" (٣٤).

وهكذا نجد أن اللواء محمد نجيب يتهم الحاكم العام بتدبير أحداث أول مارس ليفشل تنفيذ الاتفاقية، ولكن الأرجح أنه لا دخل للإدارة البريطانية في السودان في تدبير أحداث أول مارس فقد كان سقوط العديد من القتلى من الجنود الإنجليز ، وعلي رأسهم قائد شرطة الخرطوم الإنجليزي ، مما يدل علي أنه لا دخل للإدارة البريطانية في السودان لتدبير أحداث أول مارس، كما كان في صحبة اللواء محمد نجيب سلوين لويد Mr. Selwyn Loued وزير الدولة للخارجية البريطانية لحضور حفل افتتاح البرلمان السوداني وكان أي خطر سيتعرض له اللواء نجيب كان بالطبع سيتعرض له الوزير البريطاني، كذلك فإن الأزهري رئيس الوزراء ووزير الداخلية لم يلقي بتبعية هذه الأحداث المؤسفة علي مستشاريه البريطانيين.

كما يلقى دنكان Duncan (مساعد الحاكم العام) اللوم على مجلس الوزراء السوداني وإسماعيل الأزهري من خطورة دعوة اللواء محمد نجيب لحضور الافتتاح خوفاً من سخط حزب الأمة، وخروج المظاهرات لكن مجلس الوزراء تجاهل هذا التحذير، كما قام مجلس الوزراء السوداني بعمل غير مسئول أشعل من تحذيرنا بإعلان أول مارس عطلة رسمية، فانطلق الآلاف في الشوارع وهجرت مدينة أم درمان وذهب أغلبية المواطنين إلي الخرطوم واحتشدوا حول المطار(٣٥) ويصف دنكان Duncan الموقف بعد تغيير مسار ركب اللواء محمد نجيب ووصوله إلى سراية الحاكم العام " تحرك أنصار حزب الأمة من المطار إلى القصر في زى موحد والعرق يتدفق من أجسادهم والتذمر بين صفوفهم، وسيوفهم ملطخة بالدماء وقتل قائد البوليس البريطاني وغيره من الجنود " (٣٦)، فلم ينتظر حزب الأمة أن تتربع مصر والأغلبية الاتحادية على عرش القرار البرلماني

فاختاروا موعد الاحتفال بافتتاح أول برلمان سوداني للتعبير عن رغبتهم وعن ثقلهم أمام الرئيس المصرى محمد نجيب وكل ضيوف السودان الذين دعوا لحضور ذلك اليوم الخالد، فخلدوه بمذبحة سوداء على مرأى ومسمع من العالم (٣٧).

ويذكر أحمد حمروش: " بأنه لم تكن زيارة اللواء محمد نجيب للسودان مناسبة في موعدها لا في مصر ولا في السودان، من حيث الصراع علي السلطة في مصر والمشاكل في السودان ، نتيجة خروج حزب الأمة مهزوماً في الانتخابات البرلمانية فكان الموقف متفجراً في السودان لاتهام حزب الأمة لمصر بتدخلها في الانتخابات للتأثير علي الناخبين لصالح الحزب الوطني الاتحادي "(٣٨)، وكانت صحف حزب الأمة قد حذرت إسماعيل الأزهري أيضا من دعوة مصر للاشتراك في افتتاح البرلمان، وطلبت منه الاعتذار عن هذه الزيارة لأن هذه الزيارة ستحيى جراحهم التي سببها المصريون الذين استخدموا كل ما لديهم من نفوذ وعطايا مادية للتأثير على السودانيين في أثناء معركة الانتخابات البرلمانية (٣٩).

كما أن موقف حزب الأمة يرجع إلى أنهم اعتبروا أن هزيمتهم في أول انتخابات برلمانية في السودان هو بمثابة هزيمة المهدية أمام طائفة الختمية، فكانت منافسة دينية أكثر منها سياسية، خاصة والتنافس كان شديد بين الطائفتين، وكذلك فقد اعتبر حزب الأمة أن مصر هي السبب في هزيمتهم، وكان الأزهري قد رفض السماح لشباب الختمية بإقامة مهرجانات أثناء افتتاح البرلمان حتى لا يحدث احتكاك بين الختمية والأنصار (٤٠).

وعاد اللواء محمد نجيب إلي مصر في اليوم التالي في ٢ مارس ١٩٥٤، وتم تأجيل افتتاح البرلمان لمدة عشرة أيام، وتم إعلان حالة الطوارئ

في البلاد، ومن ثم افتتح البرلمان في ١٠ مارس ١٩٥٤ بدون أي مظاهر احتفال (٤١).

وظن السيد عبد الرحمن المهدي بعدما أثبت قوته بمظاهرات أول مارس أنه يستطيع إسقاط اتفاقية الحكم الذاتي، كما طلب من الحاكم العام إجراء انتخابات برلمانية جديدة ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت طلب السيد عبد الرحمن المهدي، ورأت السياسة البريطانية الجديدة بعد سيطرة مصر على البرلمان السوداني عن طريق الحزب الوطني الاتحادي، بأنه من الخطورة الآن تبنى سياسة هدفها إعادة حزب الأمة إلى السلطة، وسياسة الاعتماد على حزب الأمة فقط لم تكن مرضية في الماضي واتجهت السياسة البريطانية الجديدة إلى الاعتماد على الحزب الوطني الاتحادى(٤٢). كما فكرت الحكومة البريطانية في رشوة بعض أعضاء النواب من الحزب الوطنى الاتحادي، لمساندة فكرة الاستقلال (٤٣).

كما يشير التقرير السري المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر " بأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بمحاولات عديدة لاستقطاب إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ورئيس الحزب الوطنى الاتحادي لتحقيق استقلال السودان عن مصر " (٤٤)، وأن مفتش عام الري المصري بالسودان المهندس محمد كامل إبراهيم زار السيد عبد الرحمن المهدي ورجاله من حزب الأمة وعرض عليهم تعاون مصر معهم على حساب إسماعيل الأزهرى فقيل له لا نسمح بهذا التلاعب ومحاولة ضرب فريق بأخر وأن السبيل الوحيد هو ترك الأمور الداخلية للسودانيين، واشتكى السيد عبد الرحمن المهدي من تدخل رجال الري المصرى في الشئون الداخلية للسودان (٤٥).

وكان وفد من حزب الأمة قد سافر إلى إنجلترا برئاسة السيد الصديق المهدى، وطلب الصديق المهدى من المستر لويد مساعدتهم لوقف تدخل

المصريين في الانتخابات البرلمانية وفي شئون السودان، وتساءل إبراهيم أحمد عضو حزب الأمة:"هل هناك فائدة من اللجوء إلى الأمم المتحدة لمنع تدخل المصريين في الانتخابات البرلمانية وفي شئون السودان ؟ فرد المستر لويد على وفد حزب الأمة ": من المستبعد أن تناقش الأمم المتحدة أي شكوى من أقلية برلمانية "، ونصح الوزير البريطانى ممثلى حزب الأمة بأن تستغل المعارضة من حزب الأمة موضوعات معينة، وبتكرار الأسئلة البرلمانية داخل البرلمان السوداني، حتى تكون حكومة الحزب الوطنى مجبرة على اتخاذ موقف مع الاستقلال أو ضد مصر، والأدوات التي تستغل لهذا الغرض هى تكرار الأسئلة البرلمانية حول موضوعات معينة ومنها مياه النيل، والعملة المفضلة (٤٦).

وكان مفروضاً أن تمضى الأمور إلى طبيعتها، وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تؤيد الاتحاد بين مصر والسودان، قد قامت بالفعل وليست المسألة أكثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدى إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطنى الاتحادي في الانتخابات، لكن الموقف الداخلي في مصر هو الذي أثر على الموقف في السودان، فقد أدى الخلاف الذي وقع بين اللواء محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى إقالة اللواء محمد نجيب من كافة مناصبه، وما أن ذاع خبر إقالة اللواء محمد نجيب في السودان حتى اهتز السودان وثار البرلمان بمجلسيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وتساءلوا كيف يحدث ما حدث دون أن يكون لنا رأى نحن الذين نسعى إلى تحقيق الاتحاد مع مصر (٤٧) ؟ ووجه السيد عبد الرحمن المهدي نداء إلى أعضاء البرلمان السوداني بعد عزل اللواء محمد نجيب: " لإعلان الاستقلال بدون قيد أو شرط فإن عدم الاستقرار في مصر يعتبر فألاً سيئاً للسودانيين ليبتعدوا عن المصير المجهول لمصر،

فالإطاحة بنجيب نهاية لمرحلة في الثورة المصرية، تشير إلى أن مصر غير مستقرة ولا يعتمد عليها " (٤٨).

وقدم بعض أعضاء حزب الأمة في مجلس النواب، اقتراحا بأن يعرب المجلس عن أسفه لتنحية الرئيس المصرى اللواء محمد نجيب، والأحكام التي صدرت في مصر ضد الإخوان المسلمين، ومطالبة الحاكم العام بالتدخل لتخفيف الأحكام ضد الإخوان المسلمين، ولكن الحاكم العام رفض أن يناقش البرلمان السوداني هذا الاقتراح المقدم من أعضاء حزب الأمة طبقاً لدستور الحكم الذاتي وصلاحيات الحاكم العام، لأن المشروع يعد تدخلا لا مبرر له في الشئون الداخلية لحكومة خارجية (٤٩)، كما اجتمع مندوبون عن حزب الأمة وجميع الاحزاب الاستقلالية، وقد وافقوا بالإجماع على الاستقلال التام (٥٠) .

ومن المفارقات الغريبة أنه حين أعلن نواب الحزب الوطني الاتحادي تغيير اتجاههم السياسي من الارتباط مع مصر إلى الاستقلال التام، نادى فريق من أعضاء البرلمان ممن ينتمون لحزب الأمة، والأحرار الجنوبي بأن الجنوب يجب أن يرتبط مع مصر بنوع من الاتحاد، وقد تم هذا التحول بإغراء وتشجيع من صلاح سالم (٥١). وبعد عدة مناقشات أصر عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة على رأيه وقال : " إن الجنوبيين قد أوكلوا إليه إبلاغ رأيهم بأنهم قد لا يوافقون على أن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان".

ويذكر خضر حمد سكرتير الحزب الوطنى الاتحادى:" وخرجنا من البرلمان ورحنا ننتظر المفاوضين من المعارضة ونقلنا المعركة إلى صفوف النواب وحمل نوابنا على نواب حزب الأمة الذين كانوا جادين في تحقيق الاستقلال، أما عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة فظن هو وميرغنى

حمزة، ومحمد نور الدين أنهم يستطيعون المساومة ولكن عرفنا أخيراً أن نواب البرلمان من حزب الأمة قالوها صريحة لعبد الله خليل ": ان الأزهري إذا طرح موضوع الاستقلال فسيقفون معه"، وتقاسمت الأحزاب عن طيب خاطر شرف تقديم اقتراح الاستقلال على أن يقدمه السيد عبد الرحمن محمد دبكه " نائب حزب الأمة " ويثنى الاقتراح السيد مشاور جمعه " حزب وطني اتحادي " (٥٢).

وكذلك فقد نصت اتفاقية الحكم الذاتى على أن تقوم الجمعية التأسيسية بتقرير مصير السودان، إما بالاتحاد مع مصر، أو الاستقلال التام، فأي دولة يعرض عليها الاتحاد أو الاستقلال وهى تملك سلطة اتخاذ القرار سوف تختار الاستقلال بطبيعة الحال، وهذا ما أكده على ماهر رئيس وزراء مصر فى أعقاب توقيع اتفاقية الحكم الذاتى لمحمد أحمد محجوب عضو حزب الأمة وسكرتير الجبهة الاستقلالية، حيث هنأه على ماهر وصافحه قائلا له : " ان السودان حصل على استقلاله اليوم لأنه لا يوجد بلد فى العالم يعطى الاختيار بين الاستقلال أو الاتحاد مع دولة أخرى ويختار الاتحاد " ، وهذا عين ما حدث، وبذا تكون حكومة الثورة فى مصر قد أهدت بطريق غير مباشر للسودان استقلاله (٥٣). كما أكدت الصحف السودانية: "وليثق إخواننا المصريون أن ليس هناك سوداني واحد يفكر في الانفصال عن مصر، ولن يبعد السودان عن مصر شي"(٥٤).

وبعد استقلال السودان عملت مصر على إسقاط حكومة إسماعيل الأزهري، وعملت على جمع أطراف المعارضة لإسقاط الحكومة , خاصة السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي، وقد لعبت الحكومة المصرية دوراً مهماً في هذا اللقاء، وأصدر السيدان)السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي) بياناً بمطالبة الأحزاب السودانية لتكوين

حكومة قومية (٥٥). فقبل إسماعيل الأزهرى طلبهما وهو يعلم ما كان مبيتاً لحكومته، وأن حكومته طال الزمن أو قصر سوف تسقط وقد حدث ما كان متوقعاً فسقطت حكومة الحزب الوطنى الاتحادى لتحل محلها حكومة " السيدين "، وتم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة، وأدخل فيها السيد على عبد الرحمن الأمين رئيس حزب الشعب الديمقراطى الموالى لمصر وزيراً للداخلية وخرج الحزب الوطنى الاتحادى من الحكومة ليصبح فى المعارضة (٥٦).

وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكريا، وقررت الأحزاب السودانية مطالبة حكومة السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة ورئيس الوزراء بدعوة البرلمان لاتخاذ الخطوات العملية لتأييد مصر ضد العدوان الاستعماري، لكننا نجد أن حكومة حزب الأمة وقفت موقفا سلبياً من العدوان الثلاثى على مصر، على عكس معظم الدول العربية ، وكانت الحكومة المصرية قد رفضت من قبل وساطة حزب الأمة السودانى لتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا (٥٧).

وفى داخل البرلمان السودانى طالب بعض النواب فى البرلمان من عبد الله خليل قطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا لكن عبد الله خليل رفض هذا الطلب، وهاجم الكثير من نواب البرلمان حكومة حزب الأمة لموقفها السلبى من العدوان على مصر، وعدم قيامها بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا، بل أعلنت حالة الطوارئ ورفضت هذا الاقتراح المقدم من النواب، مما جعل ممثل الحكومة يعلن أمام مجلس النواب:" بانه يوجد اتفاق بين الحكومة المصرية والسودانية فيما يتعلق بالخطوات الإجرائية للسودان لدعم مصر، ومنها تأمين وجود طائرات مصرية فى مطار وادى سيدنا السودانى وهى

الطائرات التى أفلتت من الضربة الجوية الأولى، وأن سبب إعلان الحكومة لحالة الطوارئ هو فرض رقابة حازمة على العناصر المخربة ولمحاربة الإشاعة والتجسس وهو إجراء يهدف أساسا إلى حماية السودان ومعاونة مصر " (٥٨).

وفى جلسة البرلمان وقف السيد حسن زروق (نائب الجبهة المعادية للاستعمار) يعلن أمام نواب البرلمان:" عندما أقدمت جيوش الاستعمار من إنجليز وفرنسيين وإسرائيليين على ارتكاب جريمتهم البشعة على مصر هبت جموع الشعب في السودان؛ ليعلنوا معارضتهم لهذا العدوان، وقد طالبت الهيئات بالتضامن مع مصر ومقاطعة الدول المعتدية، كما طالبوا بطرد جميع الموظفين والمستشارين الإنجليز الذين لا يزالون في جهاز الدولة، وبجانب ذلك كان من ضمن المطالب التى تقدم بها الشعب هى قفل جميع المطارات والموانئ فى وجه طائرات الأعداء وسفنهم ونقل المتطوعين لمصر، ولكن هذه الحركة الجماهيرية الواسعة قد أفزعت هؤلاء الذين يجلسون على كراسي الحكم من حزب الأمة؛ لأن الحاكمين ما كانوا يريدون أن يتخلوا عن علاقات الود مع المعتدين وما كانوا يفكرون مطلقا في تصفيه بقايا الاستعمار، معنى ذلك هو أن الحكومة قد تخلت عن مطالب الشعب بل تكون قد عارضتها بالفعل فلم تجد الحكومة إلا أن تعلن حالة الطوارئ التى تعلم سلفا أن الشعب لا يرضى عنها، والواقع كان هذا الإجراء تمهيدا للنيات التى وضحت في اليوم التاسع عشر من الشهر الماضى أى شهر نوفمبر ١٩٥٦ حينما اعترفت الحكومة بأنها لا تستطيع أن تقطع العلاقات مع الدولتين المعتدين، هذا هو بالضبط الدافع من وراء هذا الإجراء الشاذ، وقد وضح أن حالة الطوارئ لم تخدم غرضا واحدا من الأغراض التى قيل أنها فرضت من أجلها سوى غرضاً واحداً هو حماية الأغراض الاستعمارية،

كما أن السبب الذى من اجله أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لفرض رقابة حازمة على العناصر المخربة ولمحاربة الإشاعة والتجسس أعلنت الحكومة بأنه إجراء يهدف أساسا إلى حماية السودان ومعاونة مصر، لكن الحوادث أثبتت أن شيئا من هذا لم يحدث مطلقا فالعناصر المخربة هم المستعمرون المخربون الذين يعتدون على حريات بلادنا ". وتحدى النائب حكومة حزب الأمة أمام النواب قائلا:" أرونى إشاعة واحدة حاربتموها، وستعجزون عن ذلك ؟ وتساءل النائب أيضا داخل البرلمان، ووجه سؤالا إلى رئيس المجلس سيدى الرئيس: أريد أن أعرف أي مساعدة أو أي عون قدم لمصر من الحكومة السودانية بسبب هذا الإجراء الشاذ ؟ وأن الحديث عن مصر وعن مصالحها يجب أن يكف عنه الآن لاسيما وأنه فى هذه الأيام تنشط بعض السفارات الأجنبية وتعقد اجتماعات مريبة، ومثل هذه الاجتماعات المريبة لا تخدم مصلحة السودان والشعوب العربية بل العكس، لازلنا نسمع أن السفارة البريطانية تصدر النشرات تسئ فيها إلى مصر وتوزع على الناس من غير طلب منهم وكذلك توزع هذه النشرات على أعضاء البرلمان، وأنها ترسل حتى للموظفين في مكاتبهم، ولكن سلطات حالة الطوارئ عجزت عن إيقاف ذلك، وتبريرا لقيام هذا الوضع الشاذ تقول سلطات الحكومة أنها لم تستعمل هذه الأحكام ضد أحد من السودانيين فإذا كان فى النية ألا تستعمل فالأجدر إلغاؤها تماما، أما إذا كانت الحكومة لا ترغب فى إلغاء حالة الطوارئ الآن فإنها تترك للاستعمار فى الوقت المناسب ". وتحدث نائب الجبهة المعادية للاستعمار عن " شجاعة الشعب والجيش المصرى، وكيف أرغمت مصر القوات المعتدية على الانسحاب ". كما تحدث النائب عن موقف الدول العربية المؤيد لمصر ضد العدوان الغادر:" وكيف أعلنت الحكومة السورية عزمها على الدخول بجيشها فى ميدان القتال بجانب مصر، كما رفض الملك السنوسى أن تتخذ بريطانيا

ليبيا قاعدة حربية للهجوم على مصر، وكيف قطعت الدول العربية البترول عن الدول الأوربية "(٥٩).

كما طالب العديد من النواب فى البرلمان حكومة حزب الأمة بمنع الطائرات البريطانية والفرنسية من الهبوط فى السودان، وأن تقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وأن تقرر إبعاد الأجانب المشبوهين(٦٠).

وكانت السفارة الفرنسية وبعض الفرنسيين فى السودان يبحثون فى ذلك الوقت عن صحيفة سودانية يتعاونون معها لتأييد موقفهم من العدوان الثلاثى على مصر، ورفضت جميع الصحف السودانية التعاون معهم (٦١).

وخرجت جماهير الشعب السودانى فى مظاهرات تطوف شوارع السودان تنادى بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا وأصدر الحزب الشيوعى السودانى عدة منشورات قام بتوزيعها على تجمعات الشعب السوداني بعنوان إلى جماهير شعبنا الوطنية، وجاء فى واحدة من هذه المنشورات " أن الشعب المصري اليوم في حاجة ماسة إلى كل وطنى سودانى قادر على حمل السلاح، وهذا هو نداء الساعة جنبا إلى جنب مع مصر، ولهذا فنحن نهيب بكم لاتخاذ الخطوات التالية فى حزم وثبات، وأن تخلقوا فى كل مكان مركزاً للتجنيد والتوجه فوراً إلى مصر وأن تستمر مظاهراتكم، وتتسع فى كل بقعة من بقاع وطننا مطالبين الحكومة بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، وأن تعلن الحكومة التعبئة العامة، وتسخر مواصلاتها من أجل نقل المتطوعين فوراً إلى مصر"(٦٢)، كما قامت مجموعات من الشعب السودانى بجمع التبرعات لتقديمها للشعب المصري(٦٣)، وقاد رئيس البرلمان السودانى مظاهرة كبيرة توجهت للسفارة المصرية فى السودان للتطوع ومطالبة الحكومة السودانية بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا. كما اجتاحت

المظاهرات المعادية لبريطانيا وفرنسا معظم مدن السودان رغما عن قوانين الحظر المفروضة على البلاد، وأضرب موظفو وعمال مطار الخرطوم عن تقديم الخدمات للطائرات البريطانية والفرنسية، وتدافعت صفوف الشعب السودانى مطالبة بالسلاح، وإرسال قوات الجيش إلى بورسعيد وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، وفى المقابل احتمت الحكومة بقانون الطوارئ ورفضت مقترحات قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، وتعللت بضعف الإمكانيات إزاء متطلبات الدعم لمصر(٦٤).

وأمام هذا الضغط الشعبى المتزايد لتأييد مصر سواء داخل البرلمان أو خارجه عطلت حكومة حزب الأمة جلسات البرلمان، ولا أدل على الموقف السلبى للحكومة السودانية من عدم مشاركة السودان فى مؤتمر التضامن العربي والذى ضم الدول العربية للوقوف مع مصر ضد العدوان (٦٥). كما رفض السيد عبد الرحمن المهدى قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا أسوة بباقى الدول العربية (٦٦).

ويرجع الموقف السلبى لحكومة عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة من العدوان الثلاثى على مصر ، وعدم قطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا إلى تخوف حكومة حزب الأمة ، وعلى رأسهم عبد الله خليل رئيس الوزراء من عودة الاحتلال البريطانى للسودان، فقد توقعت الحكومة السودانية قيام حرب عالمية ثالثة فى ذلك الوقت، خاصة بعد أن حذر رئيس الوزراء السوفيتى بريطانيا من إمكانية تحول الحرب في مصر إلى الانتشار إلى بلدان أخرى وأن تتطور إلى حرب عالمية ثالثة، كما تخوف حزب الأمة من إقدام بريطانيا على احتلال جنوب السودان وميناء بور سودان، فقد أكد السيد الصديق المهدى رئيس حزب الأمة أنه توفرت لديه معلومات بقيام بريطانية باحتلال جنوب السودان وميناء بور سودان، وإحتلال مطار

الخـرطـوم وتـدمـيـر كوبـرى الـنيل الأزرق المـوصل للخـرطوم، وتدمـيـر كوبرى النيل الأبيض الموصل لأم درمـان وقيام القوات الفرنسية باحتلال غرب السودان (٦٧).

وكان السفير البريطاني فى السودان قد أرسل لحكومته يؤكد لها بأنه طالما عبد الله خليل فى السلطة فلن تقدم الحكومة السودانية لمصر غير الشعارات الكلامية (٦٨).

كمـا أدى رفض عـبـد الله خليل سكرتيـر حـزب الأمـة ورئيس الوزراء السودانى للطلب المقدم من النواب فى البرلمان بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا إلى أن اعتبر الرئيس عبد الناصر أن حزب الأمة السودانى قد خان مصر فى أصعب المواقف. كما أدى الموقف السلبى للحكومة السودانية من العدوان الثلاثى على مصر إلى لفت أنظار النظام المصرى، ودفعته دفعاً إلى التفكير فى فتح ملف الحدود الجنوبية مع جمهورية السودان، ولهذا أشارت عدة مذكرات لإدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية وعرضت على الرئيس جمال عبد الناصر فى أواخر ١٩٥٧ إلى تلك المستجدات التي حدثت فى السودان " جاء فى واحدة منها:" أن الحساسية فى إثارة موضوع الحدود مع السودان قد انتهت، وأن من مصلحة مصر أن يفتح الملف الآن بعد وقوع التطورات التالية ":-

أولاً : تراجع فكرة الوحدة مع مصر والتطورات السريعة في تكوين الدولة السودانية.

ثانياً: سياسة الحكومة السودانية الحالية " حكومة حزب الأمة ".

ثالثاً: مسألة تهريب بعض الشركات السودانية للمعادن من الأراضي المصرية.

رابعاً: أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في مثلث حلايب حيث تؤكد معلومات عديدة عن "تردد الخبراء الأمريكان علي المنطقة بهدف دراسة إقامة قاعدة أمريكية جنوب مصر "(٦٩).

على أية حال، فطبقاً لما جاء في مذكرات وزارة الخارجية المصرية المرفوعة إلى الرئيس عبد الناصر، فإن الرئيس عبد الناصر قد أهتم كثيراً بدراسة المستجدات التى أشارت إليها مذكرات الخارجية، إلا أنه توقف كثيراً عند سياسات الحكومة السودانية الحالية حكومة حزب الأمة "برئاسة عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، لما لذلك من تأثير مباشر على الأمن القومى المصرى، فمنذ أن تقدمت إدارة الشئون الأفريقية بمذكرتها الأولى فى ١٩ نوفمبر١٩٥٧ ومسألة الحدود الجنوبية لمصر مطروحة على بساط البحث داخل وزارة الخارجية المصرية خاصة بعد الموقف السلبى لحكومة عبد الله خليل من العدوان الثلاثى على مصر، وسرعان ما أعدت إدارة الشئون الأفريقية مذكرتين جديدتين حول نفس الموضوع، وانتهت كل منهما إلى اقتراح بضرورة تقديم مذكرة للحكومة السودانية لرد الحدود بين مصر والسودان إلى أصلها حسب نصوص اتفاقية(٧٠).

وتزامن تقديم هذه المذكرة مع المرحلة التى كانت الدولتان تستعدان للقيام بإجراءات دستورية فى كل منهما، ذلك أن الحكومة السودانية كانت وقتها مشغولة بالإعداد للانتخابات البرلمانية المحدد لها السابع والعشرين من فبراير ١٩٥٨، كما كانت مصر منهمكة بموضوع الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بعد إعلان الوحدة مع سوريا واضطرت الحكومة المصرية إلى إرسال مذكرة ثانية سلمها السفير المصرى فى الخرطوم لوزير الخارجية السودانى بالنيابة في مقر مجلس الوزراء يوم الخميس ١٣ فبراير ١٩٥٨،

جاء فيها:" أنه بمناسبة إجراء عملية الاستفتاء بشأن الجمهورية العربية المتحدة (للاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا) ورئيس الجمهورية يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨، رأت الحكومة المصرية ممارسة منها لسلطاتها المقررة وإعمالا لقواعد السيادة، أن يتيسر للناخبين فى المناطق المصرية التى سبق أن ألحقت إدارياً بالإدارة السودانية، سبيل الإدلاء بأصواتهم فى هذا الاستفتاء، ومباشرة حقهم الانتخابى". ولقد استقبل الجانب السودانى المذكرة الثانية، باستنكار شديد واعتبرها بعض الوزراء " عمل عدائى" تقوم به مصر ضد السودان، وأنها لم تراع حقوق الجار وأنه ليس بجوار بل احتقار(٧١)، ولم تتلق الحكومة المصرية رداً من الحكومة السودانية، لذا أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزراء السودانى يوم ١٦ فبراير ١٩٥٨ بأنها سوف ترسل رجال الاستفتاء إلى المنطقة مصحوبة بقوة من بوليس الحدود المختص بالمحافظة على الأمن في مناطق الصحارى والحدود المصرية.

ويروى السفير المصرى في الخرطوم كيف استقبل عبد الله خليل سكرتيرعام حزب الأمة ورئيس الوزراء المذكرة بغضب كما ثار ميرغني حمزة وقال:" إننا لم نتعود من مصر الشقيقة مثل هذا الإجراء، وإن كانت ستستخدم القوة وتضعنا أمام الأمر الواقع، فلتستعملها " وهنا قال رئيس الوزراء عبد الله خليل:" لنا قوات هناك وإذا حصلت مصيبة فأنتم السبب، وقد حاول السفير المصرى استعجال الرد علي مذكرة الحكومة المصرية، الأمر الذي سبب ضيقاً لرئيس الوزراء، وقد اكتفى رئيس الوزراء السودانى بإخطاره " أن الحدود الحالية الموضحة في الخرائط هي الحدود المقبولة من الكل بما فيهم مصر، وهى ذات الحدود التى عرفت بها الحدود الجغرافية للسودان عند إعلان الاستقلال في يناير ١٩٥٦، فضلاً عن أن هذه الحدود هى التي ظلت قائمة دون أي نزاع قرابة الستين عاما " (٧٢).

ولم تقتنع مصر بوجهة نظر حكومة السودان بأن " الحدود الحالية الموضحة فى الخرائط هي الحدود المقبولة من الكل بما فيهم مصر " ، فقد مضت الحكومة المصرية فى خططها الرامية لاستفتاء السكان المقيمين في المناطق المتنازع عليها، وأخطرت وزارة الخارجية المصرية السفير السودانى فى القاهرة " يوسف مصطفى التنى " بأنه قد تم إرسال لجنة انتخابات ووحدة من حرس الحدود للمناطق المتنازع عليها، وقد فسرت حكومة السودان من جانبها إصرار الحكومة المصرية على تنفيذ رغبتها بإرسال اللجنة الانتخابية ووحدة من حرس الحدود باعتباره تأكيدا للتقارير التى كانت وصلتها فى مرحلة سابقة، وعلى ضوء تلك التطورات قرر مجلس الوزراء السودانى فى جلسته مواجهة الادعاء المصرى ، واتخاذ لإجراءات الضرورية لحماية سيادة السودان على أراضيها، وكان من بين تلك الإجراءات التى اتفق عليها إجراء اتصالات على مستوى عال، بأن يقوم رئيس الوزراء بالاتصال بالرئيس عبد الناصر ورفع الأمر لجامعة الدول العربية وإعلان الموضوع للشعب السودانى (٧٣)، وطالب عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة تأجيل الأمر للدراسة والتفاوض بين البلدين إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية فى السابع والعشرين من فبراير (٧٤). وحاول عبد الله خليل فى السابع عشر من فبراير الاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر لكن محاولته باءت بالفشل بحجة أن المكان الذي يوجد فيه الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن معروفا، ومن ثم فقد تحدث رئيس الوزراء السوداني مع وزير الداخلية المصرى زكريا محي الدين حيث طلب منه " أن ينقل رغبة الحكومة السودانية للرئيس عبد الناصر بأن ترجئ مصر اتخاذ إجراءات الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية، وقد أكد له فى ذلك الوقت استعداد السودان للدخول في مفاوضات حول النزاع مع مصر عقب الانتهاء من الانتخابات" (٧٥).

وكانت مصر قد أرسلت يوم ١١ فبراير ١٩٥٨ بعض القوات من حرس الحدود بقيادة القائمقام الجوهرى إلى أبى رماد على مقربة من حلايب، وبدأت القوات المصرية تمهد الظروف للجنة التى ستقوم بالاستفتاء، وعندما اقترب موعد الاستفتاء، تصاعد التوتر، داخل وحول مثلث حلايب حيث تزايد عدد القوات المصرية والسودانية، وأن الصدام بين الجانبين على أرض المثلث بات وشيكاً.

وقامت السفارة السودانية بالقاهرة بإصدار بيان رسمى وزعته السفارة فى ١٨ فبراير كان عنوانه " دخول القوات المصرية أراضى السودان، ومحاولة احتلال جزء منها بإرسال قوات عسكرية إلى منطقة حلايب وما جاورها " (٧٦).

وهكذا كما توقعت الولايات المتحدة الأمريكية "بأن مسالة السودان قابلة للانفجار فى أى وقت خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة من مصر لأن المصريين متورطون بعمق فى السياسة السودانية ، وأن مصر تسعى لتعزيز هدفها فى وحدة وادى النيل " (٧٧).

وتجدر الإشارة إلى أن محمد أحمد محجوب عضو حزب الأمة وزير الخارجية السودانى أصدر بياناً عن لقائه بالرئيس جمال عبد الناصر، جاء فيه : " أن مصر طالبت بمنطقة في شمال السودان وأن القوات المصرية فى طريقها لاحتلال هذه المنطقة، وان مجلس الوزراء السودانى اجتمع أمس، واتخذ قرار حاسماً بتأكيد سيادة السودان علي هذه المنطقة "(٧٨)، كما قام مكتب الاستعلامات السودانى بنشر تفاصيل أزمة الحدود بين مصر والسودان على الشعب السودانى، مما أدى إلى قيام العديد من المظاهرات (٧٩)، كما قام مندوب السودان الدائم في الأمم

المتحدة يعقوب عثمان برفع رسالة موجهة من حكومة السودان إلى الأمين العام للمنظمة الدولية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨، وقد دعا المندوب الدائم للسودان بدوره مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الوضع الخطير القائم علي الحدود بين السودان ومصر.

ونجح حزب الأمة في استغلال الأحداث لصالحه، خاصة بعد دخول القوات المصرية للأراضى السودانية، واغتنام الفرصة خاصة بعد هجوم مصر الدائم على حزب الأمة فى وقت الانتخابات البرلمانية على وجه الخصوص، كما صور حزب الأمة للشعب السودانى أن مصر ستعتدى علي الأراضى السودانية، وفجر المظاهرات في شوارع الخرطوم، وعلت الهتافات بسقوط مصر واستنكر المتظاهرون السياسة الاستعمارية لمصر (٨٠)، وقاموا بتمزيق صور الرئيس جمال عبد الناصر، كما شنت الكثير من الصحف السودانية خاصة صحف حزب الأمة حملة عنيفة ضد مصر لدرجة أن البعض دعا جماهير الشعب السودانى إلى التقدم نحو الشمال) وبدأت بالفعل عملية تسجيل أسماء المتطوعين للدفاع عن أرض الوطن.

وصدرت عناوين صحف حزب الأمة فى ذلك الوقت " جيوش عبد الناصر تغزو السودان " (٨١) وأخذت إذاعة أم درمان تعبئ الجماهير فكانت تذيع الأناشيد الوطنية والمارشات الحماسية يتخللها بيانات عن العدوان المصرى على الحدود السودانية، وأخبار ما يدور من مظاهرات فى الخرطوم، كما أصدرت الأحزاب السودانية خاصة حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى عدة بيانات أعلنت فيها تمسكها بجميع الإجراءات التى اتخذتها الحكومة السودانية (٨٢)، وجاء في واحد من بيانات حزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر " أن حدود السودان الجغرافية وحدة لا تتجزأ ولا يمكن أن يتساهل الحزب فى شبر من أرضه

ومع أن دستور الحزب ينص على تدعيم أقوى الصلات مع مصر الشقيقة إلا أن هذه الصلات ينبغى ألا تؤثر على الحقوق الدستورية لأى من القطرين" (٨٣)، وأبدى الحزب رغبته فى إرجاء الأمر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية حتى تستطيع الدولتان الوصول إلى حل سليم يتفق مع المبادئ الدستورية والحقوق القانونية والعرف الدولي ". ولم يختلف بيان الحزب الوطني الاتحادى كثيرا عن البيان السابق لحزب الأمة وحزب الشعب (٨٤).

ولقد عبر السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى عن رأيه فى برقية أرسلها إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٨ مؤكداً " على أن الأمر لا يفيد منه إلا الأعداء وراجياً الرئيس جمال عبد الناصر فى الإبقاء علي الوضع السابق حتى انتهاء الانتخابات البرلمانية السودانية " ومشيراً إلى " أن روح الأخوة والإخلاص المتبادلين كفيلة بتسوية الموضوع " وفي تعليق إسماعيل الأزهرى في الإذاعة قال : " أن حزبه لا يمكنه من عمل شىء في هذه المعمعة، وأن مصر عليها أن تتدارك الموقف على أساس البرقية التي أرسلها إلى عبد الناصر "، ولقد رد الرئيس عبد الناصر علي برقية الأزهرى " بأن مصر حاولت تسوية الخلاف بالوسائل الودية، لكنها فوجئت بإذاعة أخبار عارية من الصحة تقول أن الجيش المصرى يغزو السودان، وأنه يوافقه على أن إساءة العلاقات بين البلدين لا يفيد منه إلا الأعداء " فقد أعلن حزب الأمة " أن السودان يتعرض لغزو عسكري مصري فى حلايب"(٨٥).

وفى نهاية الأمر أعلنت مصر"إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية، على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المتعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية وأن مصر التى تضامنت مع السودان فى سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار، إنما تهدف إلى قطع

خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين وأن القوات المسلحة المصرية لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك " وذلك فى بيان اذاعه الناطق الرسمى للحكومة المصرية قبل انعقاد مجلس الأمن بنصف ساعة للنظر فى شكوى السودان من مصر فى هذا الموضوع، ومن ثم اعتبر مجلس الأمن أن شكوى السودان لا محل لها وقامت السفارة المصرية بالخرطوم بإصدار النشرة الإخباريه رقم ٥٧٧ لسفارة جمهورية مصر بالخرطوم بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٨ وجاء فيها " لقد اتخذت الحكومة المصرية هذا القرار بعد بحثها لرسالة السيد على الميرغنى والسيد إسماعيل الأزهرى للرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك بعد اطلاعها على رسائل الأحزاب والهيئات السودانية إلى الحكومة المصرية " (٨٦).

وجاء فى تقرير زكريا محي الدين للرئيس عبد الناصر ما يلى:-

- أن حزب الأمة انتهز الفرصة وأثار الشعور ضدنا ويدعو القادرين على حمل السلاح.
- وسيعمل حزب الأمة على إعلان الأحكام العرفية وتأجيل الانتخابات لينفرد بحكم السودان.

وجاء فى تعليق الرئيس جمال عبد الناصر على تقرير زكريا محي الدين ما يلى:-

١- أن حزب الأمة استغل الموقف وسيحقق أهدافه.

٢- المشاورات بين حزب الأمة وبريطانيا تؤكد ذلك.

٣- لابد من تقويت الفرصة على حزب الأمة وعلى الاستعمار(٨٧).

وعلى أية حال فقد أثرت أزمة الحدود على الانتخابات البرلمانية السودانية، فقد سقط السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية ورئيس حزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر عن دائرة الخرطوم بحرى، كما لم يفز أي مرشح مؤيد لمصر، خاصة فى دوائر العاصمة مما يدل على مدى تأثر الشعب السودانى بأزمة الحدود خاصة بعد أن صور حزب الأمة للشعب السودانى أن مصر ستعتدى علي الأراضى السودانية، وفجر المظاهرات في شوارع الخرطوم، فقد وحدت أزمة الحدود الشعب السودانى ضد مصر وانعكست أثار هذه الأزمة على الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٥٨، فقد حصل حزب الأمة على ٦٣ مقعداً وحزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر على ٢٦ مقعداً، وحصل الحزب الوطنى الاتحادى على ٤٤ مقعداً، كما حصل حزب الأحرار الجنوبى على ٤٠ مقعداً (٨٨). كما حدث تنافس بين مصر وحزب الأمة على شراء أصوات نواب الجنوب داخل البرلمان (٨٩).

ولم تكن نتيجة الانتخابات مفاجئة، فقد أدرك حزب الأمة منذ البداية أنه كلما ازدادت الأزمة تعقيداً كلما أضاف ذلك فى احتمالات تحقيقهم للنجاح فى الانتخابات، وقد قال وكيل وزارة الخارجية السودانى أثناء الأزمة للسفير البريطانى فى السودان:" إذا أطلقت طلقة واحدة فسنعلن حالة الطوارئ وسيفقد الأزهري رئيس الحزب الوطنى الاتحادى وكل من مع مصر كل الفرص ونؤجل الانتخابات للفوز فى الانتخابات البرلمانية ".

وتعجب السفير البريطانى فى السودان وكتب لحكومته " ان لغز عبد الناصر يحيرنى فليست المسألة مسألة المعادن كافية لإثارة القضية، ولكن توقيت أثارتها فى هذا الوقت بالذات لا يفيد إلا مضاعفة فرص حزب الأمة فى الفوز بالانتخابات لقد ظل إسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى فى حالة هدوء بسبب الصدمة ثم اندفعوا وراء حزب الأمة ضد جمال عبد الناصر". وتساءل السفير البريطاني فى برقيته هل فكر عبد الناصر فى إن

استسلام حكومة السودان فى النهاية وسحب لجان التصويت سيجعلها تفقد ماء الوجه وتخسر فى الانتخابات ؟ إذا كان ذلك صحيحا فإنها مقامرة غير محسوبة تجهل طبيعة الشخصية السودانية، ويقول بعض السودانيين إنها ضغوط مصرية جديدة وهذه أيضا مقامرة غير محسوبة... ان عبد الناصر قد ارتكب خطأ فى الحكم " (٩٠)، ولكن الأرجح أن الخطأ ليس خطأ الرئيس عبد الناصر ولكن خطأ العاملين بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية، والذين رفعوا تقريرهم للرئيس جمال عبد الناصر بأن الوقت الحاضر (وقت الانتخابات البرلمانية فى السودان) هو أنسب الأوقات لتقديم المذكرة المصرية، وأن وقت الانتخابات البرلمانية فى السودان لم يكن مناسباً على أي حال لتقديم هذه المذكرة مما يدل على عدم دراسة العاملين بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية بأحوال السودان فى ذلك الوقت وعدم دراستهم للانتخابات البرلمانية فى السودان، فقد أثارت المذكرة الرأى العام السودانى، فى وقت كان السودان مقبل على الانتخابات البرلمانية، واتحدت جميع الأحزاب السودانية ضد مصر حتى إن حزب الشعب الديمقراطي المؤيد لمصر وقف مع حزب الأمة ضد مصر، واعتبر حزب الأمة أن مصر فقدت هيبتها فى السودان نتيجة تحركاتها الغير موفقة للتأثير على الانتخابات السودانية، وتوقع حزب الأمة الفوز فى الانتخابات البرلمانية بأغلبية ساحقة وهذا ما حدث(٩١).

كما أدى ذلك أيضا إلى سقوط السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى ورئيس حزب الشعب الديمقراطى والمؤيد لمصر فى الانتخابات البرلمانية، ولم يتمكن من دخول البرلمان كنائب، وإنما كوزير للداخلية (٩٢).

وفى تقرير بعثت به الحكومة البريطانية إلى دول الكومنولث حول الدوافع المصرية من إثارة القضية جاء فيه:" الدوافع غامضة إلى حد كبير،

فلا تلوح فى الأفق أية مكاسب ملائمة سواء كانت آجلة أو عاجلة يمكن أن تعود على مصر من وراء ضم الأراضى المتنازع عليها، قيمة الثروات المعدنية فى السهل المثلث الساحلى غير معروفة على وجه التحديد، واعتبارات التعويض عن الفيضانات بسبب إنشاء السد العالى ليست بالضخامة التى تجعلها سبباً حقيقياً وراء تحركات عبد الناصر، وسيكون تأثير تلك القضية على الانتخابات السودانية على عكس ما يتمنى المصريون فمما لاشك فيه إن فرصة حزب الأمة فى الفوز تزايدت فى الفترة الأخيرة بينما نجد فرص الحزب الوطنى الاتحادى والأزهرى غير مؤكدة " (٩٣).

وهكذا احتار العالم وكثير من الباحثين فى سبب إثارة عبد الناصر قضية الحدود وأزمة حلايب فى ذلك الوقت الغير مناسب (وقت الانتخابات البرلمانية السودانية) حتى إن السفير البريطانى فى الخرطوم اعتبر أن " جمال عبد الناصر قد ارتكب خطأ فى الحكم " فقد وحدت الأزمة الحدودية السودان ضد مصر وانتشرت الاتجاهات المعادية لمصر وانعكس ذلك علي نتيجة الانتخابات البرلمانية والتى تصدرها حزب الأمة.

وعلى الرغم من أن الدكتور إبراهيم نصر يذكر: " إن الخلاف المصرى السودانى بشأن الحدود بين الدولتين يجسد حالة انعكاس علاقات النظم الحاكمة على خلافات الحدود، كما تشير بعض الدراسات إلي أن النزاع المصرى السودانى عام ١٩٥٨ بشأن الحدود، قد جاء كأحد سبل الضغط من جانب الحكومة المصرية على حكومة حزب الأمة فى السودان لتقديم تنازلات على صعيد مفاوضات تعديل اتفاقية ١٩٢٩ بشأن مياه النيل، واعادة توطين السكان المتضررين من عملية بناء السد العالى وهى المفاوضات التى كانت قد وصلت إلي طريق مسدود قبل أسابيع من إثارة المشكلة الحدودية بين البلدين(٩٤). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد

تدخلت لعرقلة مفاوضات مياه النيل إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية، وذلك حتى يسيطر حزب الأمة على الحكم(٩٥).

ويذكر الصادق المهدى: " أن مشكلة الحدود أثيرت كجزء من توتر فى العلاقات بين البلدين له أسبابه الأخرى" (٩٦)، ويذكر البعض: " أن سبب إثارة الأزمة حول حلايب سنة ١٩٥٨ هو رغبة حزب الأمة فى التنقيب عن البترول فى مثلث حلايب (٩٧)، إلا أن الارجح أن سبب إثارة قضية الحدود وأزمة حلايب هو الموقف السلبى لحكومة حزب الأمة من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

وعلى الرغم من أن الكثير من المؤرخين يذكرون:" أن سبب تراجع مصر هو أن الحكومة المصرية كانت حريصة بالفعل على مشاعر الشعب السودانى، وأن التقارير والرسائل التى انهمرت على الرئيس عبد الناصر من السودان أثرت بشدة على الرئيس عبد الناصر وخاصة رسالة السيد على الميرغنى لعبد الناصر" (٩٨). لكن الأرجح ان سبب تراجع الرئيس جمال عبد الناصر ليس بسبب رسالة السيد على الميرغنى للرئيس جمال عبد الناصر كما يعتقد الكثير، ولكن بسبب التدخل الأمريكي، خاصة بعد ظهور السفن الأمريكية فى البحر الأحمر وتخوف الرئيس جمال عبد الناصر من الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية (٩٩).

وبعد توتر العلاقات المصرية السودانية بسبب أزمة الحدود بين البلدين عرضت الحكومة الأمريكية على حكومة السودان معونتها الاقتصادية المعروفة بالمعونة الأمريكية، وفى أثناء عرض المعونة الأمريكية على البرلمان انقسم أعضاء الحكومة الائتلافية المكونه من حزب الشعب الديمقراطي الموالى لمصر، وحزب الأمة، وفى أثناء عرض المعونة الأمريكية على البرلمان وقف النواب من حزب الشعب يبينون لأعضاء البرلمان مساوئ المعونة

الأمريكية وما يمكن أن ينتج عنه فى النهاية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السودان، والتبعية السياسية والاقتصادية لأمريكا وأن حقيقة المعونة الأمريكية هو خدمة المصالح الأمريكية فقط(١٠٠)، وبعد موافقة البرلمان على المعونة الأمريكية خرجت العديد من المظاهرات ضد حزب الأمة تحمل لافتات معادية للسياسة الأمريكية وتطالب حكومة حزب الأمة والبرلمان برفض المعونة الأمريكية، ومناصرة الشعب المصرى ضد الاستعمار(١٠١).

وكان خليل قد أخبر السفير الأمريكى فى السودان على موافقة حزب الأمة للحصول على المعونة الأمريكية من أجل تنمية السودان قبل عرض المعونة الأمريكية على البرلمان(١٠٢). كما اتهم حزب الأمة مصر بأنها وراء تحركات المعارضة ضد الحكومة، وأن مصر وراء العديد من المظاهرات ضد حزب الأمة وضد المعونة (١٠٣).

وبعد أن تعددت المشاكل بعد ذلك أمام عبد الله خليل وحزب الأمة (من أزمة مياه النيل - وانسحاب أعضاء الجنوب من جلسات البرلمان خلال شهر يونيو أثناء مناقشة الدستور- وموضوع المعونة الأمريكية) تعطلت جلسات البرلمان واصبح فى عطلة على أن يستأنف جلساته فى /١٧/١١ ١٩٥٨، ولكن بناء على طلب تقدم به عبد الله خليل إلى رئيس مجلس النواب لتمديد عطلة البرلمان إلى الثامن من ديسمبر لإجراء تعديلات وزارية بسبب استقالة بعض الوزراء، كما أشار عبد الله خليل لرئيس مجلس النواب أن حكومته تنوى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية بعد أن ساءت العلاقات بين البلدين، كما تناولت الصحف قرار تأجيل جلسات البرلمان، ووصفته بأنه خرقا للدستور، فتصدت لهم صحيفة حزب الأمة الناطقة باسم الحكومة موضحة أن المادة ٥٤ تمنح رئيس الوزراء الحق فى تحديد تاريخ ومكان بداية كل دورة انعقاد البرلمان (١٠٤).

وتناقلت الصحف السودانية بعد ذلك:" أن جمال عبد الناصر يضع المؤامرات والدسائس لاغتيال قيادات حزب الأمة، وأن تلك الاغتيالات تستهدف السيد عبد الرحمن المهدى وابنه الصديق المهدى بينما لقى الدبلوماسى المصرى على خشبه من الخارجية السودانية فى ١٧يوليو ١٩٥٨ أمراً بأنه شخص غير مرغوب فيه، وقد تصورت الخارجية السودانية بأن على خشبه له دور أساسي فى اللقاء الذى تم بين قادة حزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى فى القاهرة والتى اعتبرته ضد مصلحة السودان، وأن السفير المصرى يعمل بذلك ضد أمن السودان، وكانت التقارير التى وصلت إلى عبد الله خليل تؤكد بأن الملحق العسكرى المصرى فى السفارة المصرية يقوم ببعض التحركات التى تثير القلق وتجعله محل الشبهات، حيث أنه كان يلتقى ببعض الضباط السودانيين، ويبادلهم الحوار والنقاش (١٠٥). وفى ذلك الوقت انتشرت الشائعات فى جميع أنحاء السودان (بأن البرلمان السودانى سيعلن وحدة مصر والسودان) مما أدى إلى اهتزاز حزب الأمة وعبد الله خليل (١٠٦).

ويذكر عبد الخالق محجوب:" بأنه التقت مصالح الاستعماريين، وقادة حزب الأمة فى تسليم السلطة لكبار ضباط الجيش بهدف وقف تطور الحركة الجماهيرية وخنقها " (١٠٧).

وكان لقرار تأجيل البرلمان أثره الحاسم فى لقاء العناصر النيابية للحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب، فتألفت كتلة برلمانية وطنية وصل مجموعها إلى ١٠٧ من النواب، وكانت تجتمع خارج مبنى البرلمان، وتابع الرئيس عبد الناصر الموقف فوجد أن الوقت قد أصبح ملائما لتدخله الشخصى خاصة بعد أن وجد العناصر النيابية بمعزل عن قيادتها، فكانت محادثات القاهرة التى جرت بين زعماء الوطنى الاتحادى، وحزب الشعب،

والرئيس عبد الناصر، وتخوف خليل من تطور هذه الأحداث فأعلن إستمرار تأجيل إجتماعات البرلمان إلى ٤/١٢/١٩٥٨، فقررت قوى النواب التى وحدت نفسها فى الحزبين الإجتماع بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٨ فى وسط الخرطوم وإعلان إسقاط حكومة خليل بحكم الأغلبية.

ويذكر أبو القاسم حاج حمد:" أدرك حزب الأمة وحلفاؤه فى لندن وواشنطون أنهم يخوضون معركة خاسرة فى الإطار البرلمانى، فرأوا تسليم البلاد إلى كبار ضباط الجيش السودانى " (١٠٨). ويذكر البعض أن حزب الأمة كان قد اكتشف أن عدداً من نوابه فى البرلمان قد تم التأثير عليهم وكانوا سيصوتون ضد حكومته من أجل إقامة حكومة ائتلافية جديدة تعلن وحدة مصر والسودان (١٠٩).

ويذكر السيد على عبد الرحمن: " وبعد عرض المعونة الأمريكية على البرلمان شعرنا نحن وزملاؤنا فى الوطنى الاتحادى أن خصامنا بيضر البلد، وأن حزب الأمة ما كان يحكم البلد لو كنا نحن ما اختلفنا، فأحسن شئ نحن نتلاف الأمر ونرجع كما كنا، وشعر الجميع بالندم وسافرنا إلى مصر لجمع الشمل مرة أخرى بعد أن شعر الجميع بالخطر المحدق بالسودان... ولكن الخطة تسربت للأمريكان، وقام حزب الأمة بتسليم السلطة للجيش "(١١٠).

كما أشار التقرير المرفوع إلى الرئيس عبد الناصر من إدارة المخابرات العامة أن سبب زيارة وفد الحزب الوطنى الاتحادى إلى مصر هو خطورة ارتباط حزب الأمة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الحزب الوطنى يطلب تدخل الرئيس عبد الناصر لإنقاذ الموقف المتدهور فى السودان(١١١).

كما أن الإئتلاف الوزاري بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بدأ في التصدع، ونجح الاتحاديون في إقناع قيادة حزب الشعب

الديمقراطي بحجب الثقة عن حكومة عبد الله خليل بعد افتتاح دورة البرلمان في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، وآثر التماطل الذي أبدته حكومة عبد الله خليل ومحاولتها تأجيل موعد بداية الدورة البرلمانية، هدد مبارك زروق زعيم المعارضة فى البرلمان السودانى بتسيير موكبا من النواب في يوم ١٧ نوفمبر واقتحام مبنى البرلمان وعقد دورته ويباشر إجراءات سحب الثقة من حكومة حزب الأمة وإسقاطها (١١٢). ويذكر هولت:" أن خليل أعتقد أن تسليم الحكم لعبود سيجعل الجيش السودانى يقف ضد تحالف الأحزاب مع عبد الناصر" (١١٣).

ويذكر أبوحسبو في مذكراته:" وترتب على عدم نجاح الائتلاف بين حزبى الأمة وحزب الشعب الديمقراطى أن الحكومة القومية أصبحت مشلولة شللا تاماً والحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم، ولقد فكر رئيس حزب الأمة السيد الصديق المهدى فى فك ذلك الائتلاف، وإقامة حكومة مؤتلفة بين حزبه والحزب الوطنى الاتحادى، وبدأ بالفعل مفاوضات سرية مع رجال الحزب الوطنى الاتحادى دون أن يشترك فيها عبد الله خليل أو حتى يخطره بها، مع أن خليل كان سكرتير حزب الأمة، ذلك لأن السيد الصديق المهدى كان يرى ألا يشترك عبد الله خليل فى الحكومة الجديدة، وأن يعين بدلاً منه الدكتور مأمون شريف كرئيس للوزراء، وكان خليل يعلم ما يجرى خلف ظهره، مما أثار حفيظته وغضبه على السيد الصديق، وعلى حزب الأمة كله، واعتبر أن هذا العمل طعنة له من الخلف فقرر أن يقاوم وأن يفشل المخطط مهما كان الثمن، وخليل رجل عسكرى لا يستسلم بسهولة، كما أن خليل إلى جانب عمله كرئيس للوزراء كان وزيراً للدفاع، وكان له أصدقاء عديدون فى الجيش، فاتصل بهم وعرض عليهم أمر تسليم السلطة للجيش فتدارسوا الموقف، وقرروا أن يتسلم الجيش السلطة، واجتمع خليل

بكبار ضباط الجيش الذين يثق بهم" (١١٤). ويذكر الفريق عبود:" قبل انعقاد البرلمان بحوالى عشرة أيام جاءنى خليل، وقال لى أن الحالة السياسية سيئة جداً، ومتطورة وممكن أن يترتب عليها أخطاء جسيمه ولا منقذ لهذا الوضع غير أن يستولى الجيش على زمام الأمر(١١٥).

وصرح عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة لأحد الصحفيين (١١٦) بعد الانقلاب:" بأنه لولا الكتلة العسكرية لمر السودان بنفس المأساة التى حدثت فى لبنان والتى تدخل فيها الأمريكان باستدعاء من كميل شمعون، أن انقلاباً نظيفاً قام به سودانيون وأننا خططنا له منذ ثلاثة أشهر وكنت على علم بذلك، وأن العناصر الهدامة كانت تنظم لقيام انقلابها الخاص، وكان من الضرورى إيقاف ذلك ثم كرر أنه لولا هذا الانقلاب لأصبح السودان مسرحا لنفس الأحداث والمأسى التى حدثت في لبنان، وأنه يعتبر أن أغلبية السودانيين ضد الاتحاد مع مصر ولا تؤيد جمال عبد الناصر، ثم ختم خليل حديثه بقوله أنه سيبقى فى الخرطوم وأنه على استعداد لأن يتعاون مع الحكومة الانقلابية إذا طلب منه ذلك " (١١٧).

وعلى الرغم من كل الأسباب التى ذكرت لتسليم حزب الأمة الحكم للعسكريين إلا أنها لم تكن الأسباب الحقيقية لانقلاب عبود، ولكن الأرجح أنه يوجد سبب رئيسي لتسليم خليل الحكم إلى العسكريين وهو دور الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة الرعب في نفس خليل وحزب الأمة وتخويفهم من جمال عبد الناصر ومن مصر، وأن مصر تدبر لانقلاب عسكرى في السودان على وشك الوقوع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إيهام عبد الله خليل وحزب الأمة بأن الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب وعبد الناصر اتفقوا على أن يتم اتحاد مصر والسودان من داخل البرلمان، والعمل على إسقاط حزب الأمة مما أثار الرعب في قلب خليل وقام على الفور بتسليم الحكم للعسكريين.

والدليل على صحة ذلك الرأي أن دالاس وزير الخارجية الأمريكى كلف مساعده ويليام راونترى في شهر إبريل ١٩٥٨ بإبلاغ توجيه سري إلى جميع سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر بأنه " لابد من عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقى العالم العربي ومحاربة القومية العربية؛ ولهذا فإن ممثلى الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطراً مباشراً على كل الحكومات العربية، كما أنه في الجمهوريات يمكن بث الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات"(١١٨) ، وعلى الفور قام السفير الأمريكى في السودان ببث الخوف في قلب خليل من عبد الناصر ومحاولاته لإعداد انقلاب عسكري وشيك الوقوع في السودان (١١٩).

كما أشارت الوثائق الأمريكية إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان:" بأنه يجب أن نستمر فى الضغط على السودان، بأن وضعها فى المستقبل كدولة مستقلة ذات سيادة مشكوك فيه إذا لم يتخذ إجراء لمنع الأنشطة التخريبية لمصر والشيوعية الدولية والتدخل المصرى (١٢٠)، ولهذا أوهمت الولايات المتحدة الأمريكية حزب الأمة وعبد الله خليل بقرب حدوث إنقلاب ضده فأسرع خليل بتسليم الحكم للفريق إبراهيم عبود، ودليل آخر على صحة ذلك الرأي ما نشرته جريدة الميدان قبل افتتاح البرلمان " افتحوا عيونكم جيدا الأمريكان يستعدون لتدبير الانقلاب المقبل فى السودان وهو ليس كانقلاب مصر وسوريا والعراق ولكنه انقلاب من نوع آخر انقلاب غير متشبع بالروح الوطنية " (١٢١).

كما يذكر السيد على عبد الرحمن أيضا:" كتب السفير الأمريكى في مصر رسالة للسفير الأمريكى فى السودان بأنه حدث اتفاق بين حزب

الشعب والحزب الوطنى الاتحادى مع جمال عبد الناصر لإسقاط حكومة حزب الأمة ، ويتم اتحاد السودان مع مصر من داخل البرلمان السودانى (١٢٢)، وعلى الفور أسرع السفير الأمريكى فى السودان لمقابلة خليل، وأخبره بما حدث، ولهذا عمل خليل على تسليم الحكم للجيش قبل افتتاح البرلمان.

ودليل على صحة ذلك الرأى أيضا ما أكدته الصحف الأمريكية بأنه:"عندما يتألف البرلمان السودانى ويعقد جلساته فإن الظروف قد تثبت أن للسيد خليل قوة تسنده وتقف وراء ظهره غير أعضاء البرلمان (١٢٣)، كما أكدت الصحف الأمريكية إلى:" أن عبد الله خليل سيعتمد على الجيش دون البرلمان " (١٢٤).

وعندما ساءت العلاقات بين مصر وحزب الأمة فى عام ١٩٥٨ ظهرت منشورات تهاجم مصر، وتدعى بأن هناك مؤامرات تحاك ضد السيد عبد الرحمن المهدي ومحاولة لاغتياله، ووقعت المنشورات باسم حزب الأمة وعلى الفور صدر بيان من السفارة المصرية فى السودان، وبيان من السيد عبد الرحمن المهدي لنفى هذه الشائعات كما أكد البيان أن العلاقة بين السيد عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة ومصر وقادة مصر لاتشوبها شائبة ولا تعكر صفوها شئً، ومما قاله السيد عبد الرحمن المهدي:" اننا نرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصر" (١٢٥).

وبعد وفاة السيد عبد الرحمن المهدي فى ٢٤ مارس ١٩٥٩ أعلنت إذاعة القاهرة الحداد ونكست الإعلام وأرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية عزاء للسيد الصديق المهدى نجل السيد عبد الرحمن المهدي، وأعرب له عن حزنه العميق لوفاة السيد عبد الرحمن المهدي(١٢٦).

وبعد وفاة السيد عبد الرحمن أصبح الأمام الهادى المهدى إمام الأنصار وكان يوصى دائما محمد أحمد محجوب سكرتير عام حزب الأمة بإزالة أي خلاف بين مصر والسودان خاصة وأن مصر هى خط الدفاع الأول عن السودان (١٢٧).

وقام وفد من حزب الأمة برئاسة الإمام الهادى المهدى والصادق المهدى بزيارة مصر فى اعقاب ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ، وذلك لفتح قنوات اتصال بين حزب الأمة ومصر خاصة بعد تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى، كما رفضت مصر طلب حزب الأمة لدعم عسكرى لمواجهة التمرد فى الجنوب(١٢٨).

وبعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ تغير الموقف فى السودان، خاصة موقف حكومة حزب الأمة السودانية عن عام ١٩٥٦، فبعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ تنحى الرئيس جمال عبد الناصر عن رئاسة الجمهورية وخرجت المظاهرات فى مصر، كما خرجت فى السودان تطالب بعودة الرئيس جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، وعلى الفور قام الأزهرى، ومحمد أحمد محجوب سكرتير عام حزب الأمة ورئيس الوزراء فى ذلك الوقت بالاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر تليفونياً ، يبلغانه أن الخرطوم سوف تحترق إذا لم يعدل عن قراره بالتنحى (١٢٩).

وفى كلمة محمد أحمد محجوب سكرتير عام حزب الأمة ورئيس الوزراء السودانى أمام نواب البرلمان السودانى:" سيدى الرئيس قد نشبت الحرب بالفعل بين الأمة العربية وإسرائيل وتلقينا أنباء أن الطائرات الإسرائيلية أغارت على الجمهورية العربية المتحدة وأسقطت منها أربع طائرات إسرائيلية، وفى تقدير العسكريين أن الحرب قد بدأت، وأنى أعلن الآن أننا فى حالة حرب مع إسرائيل... والتعبئة العامة الشعبية والرسمية، وتلبية احتياجات الحكومة المصرية على الفور "(١٣٠).

كما أعلن نواب جبهة الميثاق (١٣١) وحزب الأمة: " تجميد خلافاتهم مع الشقيقة الكبرى مصر دعما لها فى ظروف الحرب " وتزايد التعاطف مع مصر، وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها فى أصعب اللحظات فى تاريخ مصر، والأمة العربية فقد وقف الشعب السودانى كله سواء كانوا داخل البرلمان أو خارج البرلمان اتحاديون وغير اتحاديين مع مصر(١٣٢)، وعلى الفور قامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السودانى إلى الجبهة المصرية، وتحدث محجوب أمام الجمعية التأسيسية عن إرسال فوجين من القوات السودانية إلى جبهة الميدان فى مصر(١٣٣)، كما فتح السودان أراضيه كعمق إستراتيجى لمسرح العمليات المصرية، كما تم نقل الكلية الحربية المصرية إلى منطقة جبل أولياء بالسودان، كما أصبحت قاعدة وادى سيدنا بالسودان قاعدة انتشار للقوات الجوية المصرية، وكان ثمرة هذا التعاون المصرى السودانى فى نهاية الأمر عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتى نصت على أن أى اعتداء على أى من البلدين يعتبر اعتداءً على البلد الآخر (١٣٤).

وعندما تأكد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل فى عدوانها على مصر والدول العربية فى حرب ١٩٦٧، قررت الحكومة السودانية برئاسة محمد أحمد محجوب سكرتير حزب الأمة إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنهما، وأعلنت حكومة حزب الأمة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل (١٣٥).

وفى مناقشة آثار العدوان الإسرائيلي على مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ أكد الصادق المهدى رئيس حزب الأمة على أن " هذه الحرب برهنت على وجود وجدان عربى قوى يسانده ويدعمه حماس شعبى فى السودان، ولابد من تحديد علمى لأسباب الهزيمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذه المرحلة

لتأكيد الضمان الداخلى للعرب ومراجعة المسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية مراجعة دقيقة وموضوعية حتى نخرج بمفاهيم واضحة، فإذا لم نع الدرس عدنا كما كنا، والهزيمة ليست عاراً ففرنسا هزمت مرتين من قبل وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا، كما انهزمت روسيا أمام هتلر ولكنها عادت مرة أخرى، فينبغى أن نتخذ من الهزيمة سلما للنصر " (١٣٦).

كما أرسل الصادق المهدى رئيس حزب الأمة العديد من الخطابات للرئيس جمال عبد الناصر؛ لتأييده فى مواجهة الصهيونية والاستعمار، كما أكد الصادق المهدى للرئيس عبد الناصر:" استعداد السودان فى معاونة مصر لتصفية أثار العدوان... وأن إسرائيل جزء من مخطط صهيونى للسيطرة العالمية وستمضى فى عدوانها تساندها قوى الاستعمار التى ساعدت على عدم إدانتها فى هيئة الأمم، والسبيل المفتوح أمام العرب هو التضامن فيما بينهم والجدية والتعاون مع الدول التى تدين العدوان للعمل الإيجابى لتحرير الأراضى المحتله " (١٣٧). وأرسل الصادق المهدى رئيس حزب الأمة خطاب إلى يوسف السباعى سكرتير منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي، وجاء في هذا الخطاب:" أن إنعقاد مؤتمركم فى هذه الظروف العصيبة التى تجتازها شعوبنا العربية دليل قوى على تجاوبكم مع الحق الذى يقف بجانبه العرب فى إدانتكم لإسرائيل وأعوانها من الاستعماريين، وأننا نرقب ما يسفر عنه اجتماعكم بإهتمام بالغ، ونأمل أن تكون قراراتكم التاريخية عملية ومساعدة لتحقيق تضامن الصف الأفريقى الآسيوى ووقوفه صلباً فى مواجهة التحديات ونصرة القضية العربية " (١٣٨).

كما أرسل السيد الصادق المهدى رئيس حزب الأمة خطاب للرئيس جمال عبد الناصر فى ذكرى الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو، وذلك بعد

هزيمة ١٩٦٧، وذلك لرفع الروح المعنوية للرئيس عبد الناصر (١٣٩)، كما خاطب الصادق المهدى زعماء الدول الأفريقية لوحدة الصف ضد العدوان الصهيونى، كما أرسل لزعماء الدول الأفريقية التى تعانى من الحروب الأهلية وذلك لنبذ دعوات الانفصال فى أفريقيا (١٤٠)، كما طالب السيد الصادق المهدى بعقد اجتماع للعرب فى مؤتمر قمة عربية تقوم على أساس واقعى وليس للخطب بل لمواجهة الخطر المحدق بهم (١٤١). كما قدم الصادق المهدى مشروع للمكتب السياسى لحزب الأمة جاء فيه:" أنه ينبغى استكمال قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التى ساعدت إسرائيل فى عدوانها، وإزالة القواعد العسكرية من الأراضى العربية، وعدم الدخول فى أي حلف مع الدول التى وقفت مع إسرائيل، وكذلك أشار المشروع إلى ضرورة التنسيق العسكرى بين الدول العربية وذلك عن طريق تدعيم القيادة العربية الموحدة .

واجتمعت الهيئة البرلمانية والمكتب السياسى لحزب الأمة واتخذا القرارات التالية:-

- القيام بالتعبئة الشعبية الشاملة لمساندة مصر والحكومات العربية فى تحملها المسئولية التاريخية فى مواجهة العدوان والخطر الإسرائيلي.
- تطالب الهيئة البرلمانية لحزب الأمة حكومة السودان بأن تتخذ الخطوات اللازمة لإعداد الطاقات السودانية لمساندة الموقف العربى فى كل ميدانه وجهاته.
- مطالبة جميع القيادات العربية اعتبار أي صراع نشأ صراعاً مصيرياً، وإسقاط جميع الخلافات العربية الداخلية لتجنيد المجهود العربى فى المواجهة، وضرورة قيام السودان بالدعوة لاجتماع رسمى لتنظيم الجهد العربى المشترك (١٤٢).

وفي النصف الثانى من يوليو ١٩٦٧ عقد مؤتمر مصغر في القاهرة حضرته الجزائر والعراق ومصر والسودان، وطرح فيه الموقف برمته فاقترح السودان ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي يسبقه مؤتمر لوزراء الخارجية العرب لوضع أجنده المؤتمر الذي تقرر أن يحضره الملوك والرؤساء فاقترح الرئيس إسماعيل الأزهري أن يكون مقر تلك المؤتمرات في الخرطوم فوافق الجميع على ذلك، وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية فى الخرطوم وأصدر توصيات هامة لتقدم لمؤتمر القمة العربى، وقدمت هذه التوصيات لمؤتمر وزراء الخارجية العرب بالخرطوم في ٢٦ أغسطس، وفى اليوم المحدد لانعقاد مؤتمر القمة العربي، وهو يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ تقاطرت وفود الملوك والرؤساء العرب على الخرطوم، وكانت جماهير الشعب السوداني قد خرجت عن بكرة أبيها لاستقبال الضيوف، يحدوها الأمل في أن يتخذ الملوك والرؤساء العرب قرارات حاسمة تخرجهم من حالة الضياع التى كانوا يعيشونها، فلم يبق في العاصمة المثلثة أحد إلا وخرج لاستقبال الضيوف، حتى فاضت بهم الشوارع والطرقات المؤدية من المطار إلى قصر الرئاسة منذ الفجر الباكر، وكان السودانيون يتوقعون حدوث معجزة من هذا اللقاء(١٤٣) . وبعد أيام كان الرئيس عبد الناصر يستقل الطائرة فى طريقه إلى مؤتمر القمة فى الخرطوم، وعندما سار عبد الناصر والملك فيصل، كانت صيحة الجماهير تهتف " يحيا فيصل وناصر " (١٤٤). ولعل أجمل تصوير لاستقبال الشعب السودانى للرئيس جمال عبد الناصر ما قاله عبد الناصر بنفسه فلقد قال بعد أن رأي ذلك الاستقبال الحار:" لقد جئت للخرطوم وأنا جثه هامدة وخرجت منها قوياً مرفوع الرأس مليئاً بالأمل " ، كما قالت بعض الصحف الأجنبية " ان الشعب السوداني استقبل عبد الناصر استقبال قائد منتصر لا استقبال قائد مهزوم منكسر"، وكان عبد الناصر يسمي الخرطوم بعد المؤتمر عاصمة الصمود (١٤٥)،

ولقد بلغت حماسة الجماهير للرئيس عبد الناصر درجة تعجبت منها الصحف، وقالت عنها الصحف الأمريكية:" أنها لم تعرف له نظيراً تجاه قائد مهزوم " (١٤٦).

وعقدت جلسة الافتتاح لمؤتمر القمة العربية فى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ فى دار البرلمان السودانى، وجرى حصر الخسائر التى أصابت دول المواجهة فى الحرب وما يمكن دفعه لها حتى تستطيع الصمود، كما قام تحالف بين كل من ليبيا وعبد الناصر وفيصل والملك حسين، كما وافقت ليبيا والسعودية والكويت على تقديم مساعدات مالية لكل من الأردن ومصر عن الخسائر فى حرب ١٩٦٧ (١٤٧)، كما أن استعداد السعودية لتقديم المعونات المالية لمصر كان مقابل الانسحاب الكامل من اليمن.

وفى اجتماع عقد بمنزل محمد أحمد محجوب سكرتير حزب الأمة ورئيس الوزراء السودانى أثناء قمة الخرطوم، بذل قادة حزب الأمة مجهود كبير للصلح بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل حول انسحاب الجيش المصرى من اليمن، وأبدى عبد الناصر مخاوفه:" من أن موافقته على الانسحاب ستعنى رجوع حامد الدين إلى السلطة "، ولكن أجاب الملك فيصل عليه:" ياعزيزى جمال إن عائلة حامد الدين كانت عدوة لى منذ أربعين عاماً وهى ليست عدوتك أنت " كما أكد الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى أن حامد الدين لن يعود إلى السلطة، وبالفعل ترك آخر جندى مصرى اليمن فى أوائل ديسمبر١٩٦٧ (١٤٨)، كما قام قادة حزب الأمة بدور نشط فى جهود المصالحة بين مصر والسعودية حول مسألة اليمن (١٤٩).

وأكد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة على أن : " هذه الحرب برهنت على وجود وجدان عربى قوى يسانده ويدعمه حماس شعبى في السودان " (١٥٠).

وهكذا وكما يذكر يحيى عبد القادر " إننا فى نضالنا السياسى عندما كنا نهاجم مصر، لم نكن نكرهها ولكننا كنا نحب مصر ولكن كنا نحب السودان أكثر بأننا كنا كسودانيين ومهما يبلغ ما بين الشقيقين من خلاف فإنهما خلال المحنة يد واحدة(١٥١).

وبعد عودة الرئيس عبد الناصر من مؤتمر القمة فى الخرطوم طلب من عبد الماجد أبو حسبو وزير الإعلام السودانى فى ذلك الوقت أن يبلغ الإمام الهادى المهدى : " بأننا قد أسانا التقدير منذ البداية للأنصار وحزب الأمة، فلقد كنا ننظر إليهم كأعداء تقليديين لنا. ولكن بعد ذهابى لمؤتمر القمة فى الخرطوم، وبعد رؤيتي لجماهير الأنصار التى استقبلتنا بذلك الحماس والإكرام... أدركت أننا أخطأنا فى حقهم. لأن ما وجدته منهم قد اثبت لي أن العربى ينسى كل عداوته مع أخيه العربى ساعة الشدة فأرجو أن تنقل لهم اعتذاري هذا " (١٥٢).

الهوامش

١- إبراهيم الحردلو : الرباط الثقافي بين مصر والسودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٩-٣٠ .

٢- أحمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها السياسي ، الخرطوم ، ١٩٧٠، ص ص١٣٤ - ١٣٥ .

٣- إبراهيم حاج موسى : التجربة الديمقراطية فى السودان ، دار المأمون ، الخرطوم ، ١٩٧٠ ، ص ص ٥٥٦ - ٥٥٧ .

٤- أحمد سليمان : ومشيناها خطا ، جـ ١ ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ١٧ .

٥- صحيفة البلاغ المصرية العدد ٧٧٦٧، انظر CS / SC R / 36. M.82 / 4 / 1964 .

٦- الصادق المهدى: عبد الرحمن الصادق: إمام الدين (الإمام عبد الرحمن المهدى، مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي)، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٩٥ .

٧- محمد العدوى: حقائق وأسرار الإخوان المسلمون، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص٦٠-٦١ .

٨- الصادق المهدى : جهاد في سبيل الاستقلال ، دار الصحف الاستقلالية ، الخرطوم ، ١٩٥٦، ص٤٩ .

٩- عبد الماجد ابوحسبو : جانب من تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، دار صنب للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٢٤ .

١٠ - تقرير من مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى ديوان الملك فاروق بتاريخ ١٩/١١ / ١٩٤٦ .

١١- حلمى جرجس غبريال: موقف الإدارة فى السودان من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات لأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥٣٢ .

١٢- عبد الرحمن على طه: السودان للسودانيين " حقائق ووثائق "، مطبعة شركة الطبع والنشر، أم درمان، ١٩٥٥، ص ٣٨ .

١٣- بشير محمد سعيد: السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب، ج- ١، شركة الأيام للطباعة، الخرطوم، ١٩٨٦، ص ٩٤ .

١٤- Mahgoub, Mohamed Ahmed : Democracy on Trial,London,1974,p.50.

١٥- أمين التوم: ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ٨٩ .

١٦- الصادق المهدى: جهاد فى سبيل الله، الخرطوم (د ت) ص ١٠٧ .

١٧- عبد الرحمن على طه: مرجع سابق، ص ص ١١٥- ١١٦ .

١٨- F.O.371/108354,Telegram,No1405,Cairo to Foreign Office,September 30, 1954.

١٩- عبد الرحمن على طه: مرجع سابق، ص ١١٢ .

٢٠- F.O.371/102557 Record of conversation between the Minister of Kingdom for Foreign office and El Sayed Abdel Rahman El Mahdi, June 6, 1953 .

٢١- عبد الرحمن على طه: مرجع سابق، ص ١١٢ .

٢٢- رأفت الشيخ: مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤١٣ .

٢٣- أحمد سليمان: ومشيناها خطا، جـ ١، دار الفكر، الخرطوم، ١٩٨٦، ص ١٧ .

٢٤- خضر حمد: الاستقلال وما بعده، مكتبة الشرق والغرب، الشارقة، ١٩٨٠، ص ١٧٩ .

٢٥- Bectold , Peter : Parliamentary Elections in the Sudan , A dissertation presented to the faculty of Princeton University in candidacy for the degree of Doctor of philosophy , Recommended for Acceptance by the Department of politics ,September, 1967,University Microfilms international , Michigan, U.S.A.1985,p.78.

٢٦- أمين التوم: مرجع سابق، ص ص١٠٧-١٠٨ .

٢٧- Sinada , Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942 - 1956 , A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford , Hertford College,1972,p.328

٢٨- عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ١٤٩ .

٢٩- إبراهيم محمد موسى: مرجع سابق، ص ٣٣٣، وانظر أيضا:
Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed, Baddour : Sudanese _ Egyptian Relation, Amesterdam, 1960, p. 172.

٣٠- Fabunmmi , L. A : The Sudan in Anglo Egyptian Relations , London , 1960, p. 34
Shibeika, Makki : The Independent Sudan,London,1959,p..490.

٣٢- عبد الفتاح أبو الفضل: كنت نائبا لرئيس المخابرات، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٦٨ .

٣٣- بشير محمد سعيد: إدارة السودان في الحكم الثنائي، الخرطوم، ١٩٨٨، ص ص ١٢٥-١٢٦ .

٣٤- محمد نجيب: كلمتي للتاريخ ، القاهرة ، ١٩٨١، ص ص ١١٩ - ١٢٠ .

٣٥- يتمتع بالعطلات الرسمية في السودان جميع العاملين في الدولة سواء في القطاع العام أو الخاص حتى أصحاب الدكاكين والمحلات التجارية والباعة المتجولون.

٣٦- Duncan, J.S.R.: The Sudan's Path to Independence,London,1957,p.180.

٣٧- محمد أبو القاسم حاج حمد : السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٦٥ .

٣٨- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ ٢، القاهرة، ١٩٧٧ ص ٣٨٨ .

٣٩- نهلة عبد العظيم إبراهيم: القضية السودانية ١٩٣٦- ١٩٥٦ وموقف الصحف السودانية منها ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧٢ .

٤٠- جريدة المصري بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٥٤ .

٤١- Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed Baddour: op.cit,p.164.

٤٢- محسن محمد: مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السريةالبريطانية والأمريكية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص٢١٥- ٢٢٠ .

٤٣- عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق، ص ص ٢٩٤- ٢٩٥ .

٤٤- تقرير مرفوع إلى الرئيس عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم البكباشى محمد كامل أحمد، ومفتش عام الري المصري بالسودان مهندس محمد كامل إبراهيم تقرير سرى جداً القاهرة ١١ / ٨ / ١٩٥٥ .

٤٥- تقرير عن السودان مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان، س/ف/١٢/٥٥/سرى جداً، القاهرة ٢٤ / ٨ / ١٩٥٥ .

٤٦- محسن محمد: مرجع سابق، ص ٢٢٩ .

٤٧- خضر حمد: مرجع سابق، ص ١٨٣ .

٤٨- محسن محمد :مرجع سابق، ص٢١٧ .

٤٩- المرجع السابق، ص ٢٥٥ .

٥٠- كان هذا الاجتماع يوم الاثنين ٢٩/١/١٩٥٥ بدار الجبهة المعادية للاستعمار بأم درمان، انظر: عبد الرحمن على طه: مرجع سابق، ص ١٤٥ .

٥١- محمد حسن داؤد : مصر والسودان (أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢-١٩٩١) القاهرة، ١٩٩٢، ص٦٣ .

٥٢- خضر حمد: مرجع سابق ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

٥٣- Mahgoub,Mohamed Ahmed : op.cit,p.52.

٥٤ - إبراهيم أحمد العدوى: يقظة السودان، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص١٥١-١٥٢ .

٥٥- عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق، ص١٦٠ .

٥٦- المرجع السابق، ص ١٦٢ .

٥٧- F.O.371/108354,Telegram,No1405,Cairo to Foreign Office,September 30, 1954.

٥٨- مضابط مجلس النواب إجراءات الدورة الثانية بتاريخ ١٩ / ١١/ ١٩٥٦ .

٥٩- مضابط مجلس النواب إجراءات الدورة الثانية ، جلسة مجلس النواب برقم ٦٠ في ٥ / ١٢ / ١٩٥٦ .

٦٠- مقابلات رواد الحركة الوطنية فى السودان، (على عبد الرحمن - محمد أمين حسين - إبراهيم المفتى - عبد الماجد أبو حسبو - حماد توفيق - على حامد) معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم ١٩٨٥ .

٦١- يحيى محمد عبد القادر: على هامش الأحداث في السودان، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٢٤٧ .

٦٢- محمد سليمان: اليسار السودانى في ١٠ سنوات، ص٢٤٢ .

٦٣ - طاهر أبو فاشا:مصر في عام، القاهرة، ,١٩٥٧ ص ص ٣٥٩- ٣٦١ .

٦٤- محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق، ص٣٦١ .

٦٥- جمهورية مصر العربية: سياسة مصر الاستقلالية(وثائق وبيانات)١٩٥٧، ص٧٣ .

٦٦- وثائق الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣، ملف رقم ١٠٢ / ٦٨٩، السودان.

٦٧- وثائق وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣، إفادة ١٠٢ / ٦٩٤، السودان.

٦٨- F.O.371/108354,Telegram,No1405,Cairo to Foreign Office,September30,1954.

٦٩- يذكر السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى:" بأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إقامة مطارات في حلايب وشرق السودان ولم يعرض الأمر على البرلمان لأن مصيره معروف"، انظر: اعترافات على عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق عن أسباب انقلاب عبود، مرجع سابق، ص ١٧ .

٧٠- وثائق وزارة الخارجية المصرية، إدارة الشئون الأفريقية، مذكرة بشأن حدود مصر الجنوبية بتاريخ ٢٣ديسمبر ١٩٥٧، برقم ٧٤٤ / ٨١ / ٢ .

٧١ - جمال شقرة أزمة حلايب سنة ١٩٥٨- أعمال ندوة مثلث حلايب - رؤية تنموية متكاملة، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١٩١ .

٧٢ - تم عمل هذه الخرائط لخدمة المصالح البريطانية وألغى النحاس الاتفاقيات المعاهدات لأنها عقدت فى ظل الاحتلال البريطاني، انظر:

Abd El Fattah, Ibrahim el Sayed Baddour:op.cit , p . 141 .

٧٣- البخاري عبد الله: نزاع الحدود بين السودان ومصر، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وجامعة الخرطوم، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٥٠٦- ٥٠٧ .

٧٤ – أحمد الرشيدى: الحدود المصرية السودانية، السياسة الدولية, العدد١١١، يناير ١٩٩٣ .

٧٥– البخاري عبد الله: مرجع سابق، ص ص ٥٠٦–٥٠٧ .

٧٦– النشرة الأخبارية رقم ٩ للسفارة السودانية بالقاهرة بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٨ .

٧٧– Major Problems of U.S.Foreign Policy 1954, the Mediterranean Middle East , p.267.

٧٨– جمال شقرة: مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

٧٩– أزمة حلايب: مكتب الاستعلامات بالخرطوم، ١٩٥٨، منشورات مكتب الاستعلامات السودانية.

٨٠– Sinada, Mamoun Mahgoub:Constitutional Development in the Sudan A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford , Hertford college , 1972, p. 357.

٨١ – محسن محمد: المرجع السابق، ص ٢٤٧ .

٨٢ – المرجع السابق، ص ٢٤٧ .

٨٣ – دستور حزب الشعب الديمقراطى، الخرطوم، ١٩٥٦، مجموعة السودان.

٨٤ – Sinada, Mamoun Mahgoub:op.cit,p.357.

٨٥ – محمد حسن داؤد : مرجع سابق ، ص ٨٣ ، انظر : جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٩٣ –١٩٦ .

٨٦– عبد الفتاح أبو الفضل: مرجع سابق، ٢٩٣، انظر أيضا جريدة الميدان السودانية العدد ٣٢٢، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٤ .

٨٧– جمال شقرة: مرجع سابق ص ص ٢١٠– ٢١٢ .

٨٨– تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان: بنك المعلومات السودانى، الخرطوم، ١٩٨٦، ص ص ٤٧ – ٥٠ ، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥،

انظر أيضا: Final Report Parliamentary Election 1957-1958.

٨٩– F.O. 371/131708, Telegram No 1015, February 15, 1958.

٩٠– محمد حسن داؤد: مرجع سابق، ص ٨٤ .

٩١– F.O.371/131705,Telegram,No247,February 24,1958.

٩٢– جاءت النتيجة ٦٣ مقعداً لحزب الأمة عدد الأصوات (٣١٠٠١٩) أما حزب الشعب فقد نال ٢٧ مقعداً من عددالأصوات (١٤٧٠٧٧) ، انظر : Final Report Parliamentary Election 1957-1958 .

٩٣– محمد حسن داؤد: مرجع سابق، ص ٨٦ .

٩٤– إبراهيم نصر:الحدود السياسية ودوافع الدولة فى أفريقيا، القاهرة، ١٩٩٦ ص١١٦ .

٩٥– وثائق الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣، ملف رقم ٢٠/٣٠٩/١١٢٨، السودان .

٩٦- عبد العظيم رمضان: الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ، القاهرة، ١٩٩٩، ص٤٩٢ .

٩٧- محمود أبو العينين: مرجع سابق، ص ص ٢٥٢- ٢٥٣ .

٩٨- جمال شقرة: مرجع سابق ص ص ٢١٠- ٢١٢ .

٩٩- المرجع السابق ص٢٠٧ .

١٠٠- مضابط مجلس النواب الثانى، جلسة مجلس النواب بتاريخ /٢/٦ ١٩٥٨، وجلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨ .

١٠١- تقرير مرفوع إلى السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية عن أحداث موكب العمال وعن الصدام بين العمال والسفير الأمريكى بالخرطوم بتاريخ ٢٣ أكتوبر عام ١٩٨٥، مجموعة السودان، بمكتبة جامعة الخرطوم.

١٠٢- F.O. 371 / 119615 from Commonwealth Relation office to foreign office , December , 26 , 1956.

١٠٣- صحيفة حزب الأمة بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣ .

١٠٤- عبد العزيز محمد موسى: جنوب السودان خلال الحكم العسكرى الأول ١٩٥٨-١٩٦٤، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، قسم التاريخ، ١٩٩٨، ص١٨ .

١٠٥- يوسف كرم: تطور الحركة السياسية فى السودان، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٩٤ .

١٠٦- محمد أحمد كرار:الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، الخرطوم، ص٨٣ .

١٠٧- عبد الخالق محجوب : لمحات من تاريخ الحزب الشيوعى السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٧، ص ص ١٢٤- ١٢٥ .

١٠٨- محمد أبو القاسم حاج حمد: مرجع سابق، ص ٣٦٩ .

١٠٩- محمد حسن داؤد: مرجع سابق ص ٩٢ .

١١٠- على عبد الرحمن:مقابلات رواد الحركة الوطنية فى السودان، ص ٢٨ .

١١١- وثائق الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٢٦٩، رقم الملف ١٧/٣٦٧/٢ .

١١٢- كمال الدين عباس وانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، موقع الإنترنت /www.madarat.org/art/november

١١٣- Holt ,Peter.M: A Modern History of the Sudan,London,1979,p.18.

١١٤- أبو حسبو:مرجع سابق، ص ص ١٦٧- ١٧١، انظر أيضا:
Abd El Rahim, Muddathir: Sudan Since Independence Studies of the Politica Development.

١١٥- اعترافات عبود أمام لجنة التحقيق التى حققت معه ومع أصحابه بعد قيام ثورة أكتوبر، مرجع سابق، ص٢٦، ويؤيد محمد أحمد العوض صحة كلام عبود، انظر:

Muhammad , Ahmed Al-Awad : Sudan Defense Force Origin and Role , 1925 - 1955 , Khartoum,1985.p.107.

١١٦- لمندوب جريدة (الفيجارو)الفرنسية ونشرته الصحف البريطانية.

١١٧- عبد الماجد أبو حسبو:مرجع سابق، ص ص ١٧١- ١٧٢ .

١١٨- محمد حسنين هيكل:سنوات الغليان ، حرب الثلاثين سنة (١٩٦٧) ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣١١-٣١٣ .

١١٩- أكد خليل " أن الجيش السودانى هو الوحيد القادر على أن يواجه مصر " ، أنظر:
Holt , Peter. M :op . cit , p183.

١٢٠- Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan, Objectives and Special Operating Guidance ,Washington,September 25,1957.

١٢١- جريدة الميدان بتاريخ ٣/١١/١٩٥٨ .

١٢٢- على عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ص٢١- ٢٢ .

١٢٣- محمد سليمان: مرجع سابق، ص ص ٣٥١ – ٣٥٢ .

١٢٤- عبد العزيز محمد موسى: مرجع سابق، ص ١٩ .

١٢٥- بيان من السيد عبد الرحمن المهدى والسفير المصرى، ١٥٨ ع ٤٠٧١، ,٢٩/١٠/١٩٥٨

١٢٦- برقية عزاء للسيد الصديق المهدى من الرئيس جمال عبد الناصر، وثائق حزب الأمة، دار الوثائق القومية بالخرطوم.

١٢٧- أحزاب السودان بين جيلين، مجلة دار الحياة، بيروت، ,١٩٦٨

١٢٨- F.O.371/190446,from British Embassy Khartoum to Foreign office December 6,1965.

١٢٩- محمد حسنين هيكل: الانفجار، دار الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٨٥٤ .

١٣٠- مضابط الجمعية التأسيسية، إجراءات الدورة الثانية بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥، وجلسة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٢ .

١٣١- الجناح الإسلامى بزعامة الدكتور حسن الترابى.

١٣٢- مضابط الجمعية التأسيسية، جلسة الجمعية التأسيسية بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ وجلسة بتاريخ /١٢ ٧/١٩٦٧، وجلسة بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٦٧، وجلسة ١٩٦٧/٧/٢٨ .

١٣٣- مضابط الجمعية التأسيسية، إجراءات الدورة الثانية، جلسة الجمعية التأسيسية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٧ .

١٣٤- عبد الوهاب محمد البكرى: العلاقات العسكرية المصرية السودانية، ندوة العلاقات المصرية السودانية، مرجع سابق، ص ٤٨٩ .

١٣٥- تدل كل الدراسات والوثائق التى نشرت حتى الآن عن حرب ١٩٦٧ على أن الولايات المتحدة الأمريكية شاركت فى التخطيط والإعداد السياسى والعسكرى للعدوان الإسرائيلي فى ١٩٦٧، وشاركت عسكريا أثناء الحرب، انظر: حسن نافعة: مرجع سابق، ص ٩٧٤ .

١٣٦- مضابط الجمعية التأسيسية ، إجراءات الدورة الثانية جلسة رقم ٦٩، بتاريخ /١٩٦٧ ٧/١٢ .

١٣٧- خطاب من السيد الصادق المهدى إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم.

١٣٨- خطاب من الصادق المهدى إلى السيد يوسف السباعى، سكرتير منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي، مجموعة السودان، بمكتبة جامعة الخرطوم.

١٣٩- خطاب من الصادق المهدى رئيس حزب الأمة ورئيس وزراء السودان إلى الرئيس جمال عبد الناصر فى ذكرى الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو، مجموعة السودان، بمكتبة جامعة الخرطوم.

١٤٠- خطاب من الصادق المهدى إلى الجنرال يعقوب رئيس حكومة نيجيريا، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم.

١٤١- مضابط الجمعية التأسيسية، إجراءات الدورة الثانية جلسة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٢ .

١٤٢- حمدنا الله مصطفى : حزب الأمة السودانى ٤٥- ١٩٦٩، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ص ١٥٣-١٥٦ .

١٤٣- محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ص ٢٤٣-٢٤٦ .

١٤٤- وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على الوقيعة بين مصر والسعودية وذلك بإبعاد الرياض عن مصر بالتخويف من خطر القومية المتعاونة مع الشيوعية الدولية، انظر: محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص٤٦ .

١٤٥ – محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص ٢٤٤ .

١٤٦- محمد حسن داؤد: مرجع سابق، ص ص ١٠٨- ١٠٩ .

١٤٧- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨- ١٩٧٠، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمرو، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٥٦ .

١٤٨- جريجرى جويس: العلاقات اليمنية السعودية – بين الماضى والمستقبل – ترجمة طلعت غنيم، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٦ .

١٤٩- تفاصيل حول مؤتمر اركويت بالسودان، وجهود المصالحة بين مصر والسعودية حول مسألة اليمن، انظر: حمدنا الله مصطفى: مرجع سابق، ص ص ١٦٣- ١٦٥ .

١٥٠- مضابط الجمعية التأسيسية ، إجراءات الدورة الثانية جلسة رقم ٦٩، بتاريخ /١٩٦٧ ٧/١٢ .

١٥١- يحيى محمد عبد القادر: على هامش الأحداث في السودان، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٢٤٧ .

١٥٢ -أبو حسبو: مرجع سابق، ص ١٥٨ .